الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
فرع التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

الموسومة بـ:

علاقات المغرب الأقصى مع دول غرب أوروبا المتوسطية خلال القرن 19

من إعداد الطالبتين:

- لعزابي زاهية
- عجو خضرة

إشراف الأستاذ:

- مداح عبد القادر

اللجنة المناقشة المتكونة من السادة:

الأستاذ: حسنة كمال	**رئيسا**
الأستاذ: مداح عبد القادر	**مشرفا**
الأستاذ: بن حادة مصطفى	**مناقشا**

السنة الجامعية

2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلى تلك الأيادي التي امتدت بكل رفق لتعانق أحلامي وطموحاتي وتلفها بالحب والحنان لكي تخرج إلى النور ...

..... أمي وأبي .... حفظهما الله

إلى من وقفت الكلمات حائرة أمام حبي لهم إخوتي وأخواتي...

"علي"، "إبراهيم"، "أحمد"، "يوسف"، "خديجة"، "نصيرة"

إلى كل من أمدني بالشجاعة لمواصلة دربي زميلاتي وصديقاتي

"كريمة، فاطمة، خديجة، نصيرة، نبيلة، أمينة"، كما أخص بالذكر عائلتي الثانية "مراد، خليفة".

إلى من شاركتني العمل صديقتي "عجو خضرة"

إلى الذين ساعدوني في إتمام هذا العمل "أسامة، ياسين، عبد اللطيف، نور الدين"

وإلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إتمام هذا العمل

زاهيـــة

إهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى اللذان منحاني فرصة في الحياة أتمنى لهما طيلة العمر والصحة والعافية ..... أبي العزيز وأمي الغالية ....

إلى إخوتي رعاهم الله "أحلام" ، "سهام"، "مليكة"، جميلة"

"مصطفى"، "عبد الرحمان".

إلى كل عائلة " عجو"

إلى زميلاتي في الدراسة "خديجة، نصيرة، نبيلة، أمينة"، أمينة"، "وردة"

إلى كل من رفع معنوياتي وأمن بقدراتي

إلى من ساعدوني في إتمام هذا العمل "أسامة، ياسين"

وبصفة خاصة أهدي بكل حب وامتنان هذا العمل إلى صديقتي في هذا العمل "زاهية"

خضرة

شكـر وعرفـان

ربي عظم شأنك وجلت حكمتك وجلت مقدرتك نحمدك ونشكرك على القدرة التي منحتها لنا في إنجازنا لهذا العمل ويقال: "إذا أقصرت يدك عن المكافأة فليطيل لسانك بالشكر"

لذا يجدر بنا أن نستقدم بخاص الشكر والعرفان للأستاذ المشرف "عبد القادر مداح"، الذي تولى إشرافه لنا طوال العام بدأ بالمعاملة الحسنة والكلمة الطيبة كما لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد

فكان خير سند وخير موجه لنا

كما لا يفوتنا أن نتوجه ببالغ الشكر والعرفان إلى لجنة المناقشة التي قبلت مناقشة هذا العمل المتواضع، ونخص بالذكر الأستاذ "بن حادة" والأستاذ "حسنة"

وإلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد لإخراجه إلى النور

أ- القسم العربي:

ج	جزء
ط	طبعة
د ط	دون طبعة
ع	عدد
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة متلاحقة
تر	ترجمة
تح	تحقيق

ب- القسم الأجنبي:

P	Page
PP	Plusieurs page
T	Tome
N	Numéro
Op.cit	Ouvrage Précédemment Cité
L.Encyclo	Larousse Encyclopédique
A.M.G	Archive du Ministère de la Guerre

مقدمة

المقدمة

عاش المغرب الأقصى إبان القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الهجري، القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي، مجموعة من التحولات السياسة التي فرضها الواقع السياسي آنذاك وتعود الجذور التاريخية للعلاقات المغربية إلى فترة زمنية قديمة نتيجة التقارب الجغرافي وضرورة التبادل التجاري إلا أن وجد في مواجهة مع المد الاستعماري الذي كان يداهمه من الضفة الشمالية للبحر المتوسط وقد ازداد تهديد الاستعمار لوحدة المغرب وسيادته باحتلال فرنسا للجزائر عام 1830، وخاصة المناطق الشرقية من حدوده.

وقد تميزت هذه المرحلة من تاريخ المغرب بمجموعة من الخصوصيات كإعادة النظر بنيته التقليدية المتجاوزة وضرورة إدخال تنظيمات حديثة جميع مكوناته المخزنية وكان ذلك بغية التصدي للمد الأوربي الاستعماري في سبيل المحافظة على الوحدة الترابية للبلاد.

وفي المقابل تبنت الدول الأوروبية مجموعة من الوسائل لشل توجهات المخزن المغربي للمحافظة على استقلال المغرب ومحاولة إخضاع البلاد كمنطقة جغرافية ضمن الناطق الأخرى من الضفة الجنوبية المتوسطية للتنافس الأوروبي وجعلها تعاني من التكالب الاستعماري الذي سخر مجموعة من سبل لتحقيق أهدافه بالمغرب، فتميزت هذه المرحلة بهيمنة بعض القضايا والنظم التي شكلت كينونته وأثرت في واقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني وتعد العلاقات الأجنبية واحدة من المظاهر التي لها سلاح ذو حدين في وجه الاستغلال والتغلغل الأجنبي وهي الخطورة التي واجهها المغرب الأقصى وغيرها من الدول الإسلامية وتحكمت في مسار تاريخه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ميلادي.

وتعد الفترة الممتدة من 1800 إلى 1900، حساسة إذ شهدت تنافسا كبيرا على سواحل الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وكان المغرب الأقصى إحدى حلقاته المستهدفة لاسيما أن المغرب كان ولا يزال طريق عالميا للتجارة وعبور الدولتين بين أجزاء العالم القديم في العصرين، القديم والوسيط وما بينهما، وبين العالم الجديد في العصر الحديث والمعاصر ومثلما مثلت سواحله حلقة وصل بين أجزاء

العالم المختلفة وشعوبه فإنه بالمقابل شكل مع نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر فضاء للصراع والتنافس بين القرى الكبرى آن ذاك كفرنسا وبريطانيا.

كما يشكل الإطار الزماني والمكاني في الموضوع استمرار الأحوال لهذه المسألة من جهة، والتوسع الاستعماري الذي وصل إلى قمة عفوانيته في ظل التطورات الاقتصادية الناتجة عن الثورة الصناعية والتطور الاجتماعي لأوربا، في حين كان المغرب الأقصى يمر بمرحلة ضعف وانحطاط الذي بدأ يقطع أوصاله وبذلك لم يشد المغرب عن بقية العالم الإسلامي الذي عرف نفس المصير على الرغم من محاولات الإصلاح والتحديث التي باشرها السلطان الحسن الأول على جميع الأصعدة وكان من الطبيعي أن التنافس على الموقع الاستراتيجي على المغرب الأقصى وموارده الطبيعية المتنوعة سيقودها حتما إلى أزمات سياسية، وجاهدوا من أجله، ومن شأنه أن يجعل من هذه المنطقة نفوذ حيوي فكانت الوسائل المستخدمة وفضاءات الصراع بينهما واسعة ومتنوعة شملت الميادين السياسية والاقتصادية العسكرية وكذا الجغرافية بعدما دخلت فرنسا في التنافس مع قوى أخرى أرادت أن تشاركها مستقبل البلد بما يحقق ولو الحد الأدنى من المصالح، كما فعلت ألمانيا التي تسببت بسياستها الجديدة بعد ندوة مدريد 1880، في أزمة 1905، بعدما ضنت أن فرنسا أن اتفاقياتها مع إيطاليا وبريطانيا واسبانيا قد حسمت الصراع لصالحها إلى الأبد بالمغرب الأقصى، غير أن تطور الأحداث جاء مخالف لآمال وطموحات فرنسا ومن ثم تأجيل الحسم النهائي لمسألة المغرب.

ومع هذا التأجيل طال التوتر نشطت الدبلوماسية من جديد في ظل الأحلاف والتكتلات، وبدأ العالم من خلال هذا كأنه في صراع جديد بين القوى الكبرى كفرنسا والقوى الصاعدة.

أهداف اختيار الموضوع:

نظرا لأهمية العلاقات والدول المغاربية وعلى الخصوص المغرب الأقصى، وانعكاساتها على مسار الحياة في هذه البلاد، وعلاقاته مع الطرفين الفاعلين في الساحة الأوربية وهما اسبانيا وفرنسا ارتأينا أن اتخذناها موضوعا لمذكرتنا الموسومة بعلاقات المغرب الأقصى مع دول غرب أوربا المتوسطية خلال القرن التاسع عشر.

وفي الحقيقية هناك دوافع أخرى جعلتنا نختار هذا الموضوع نذكر منها:

- إن موضوع العلاقات الدولية يعد من المواضيع الهامة على مستوى الدراسة لما له من تداعيات على معرفة التأثير الحضاري بين الدول والمجتمعات وتفاعلها، وتواصلها، فكل حضارة هي وليدة ذلك الاحتكاك بين المجتمعات البشرية فهي تولد البناء الذي نمت عليه تلك المجتمعات طوال السنين الخوالي ومن ثم فهي جديرة بالبحث والوصول إلى نتائج وآثار.
- الرغبة في الإطلاع على ما كان عليه المغرب وعلاقاته مع الدول الأوربية والوقوف عليها وفك خيوط تلك العلاقات.
- قلة المصادر تتناول موضوع المغرب الأقصى في الجزائر قليلة، ثم إن العلاقات بين المغرب الأقصى والدول الأوربية خاصة فرنسا واسبانيا، هي نفسها التي أقيمت مع الجزائر في محتواها فهي جزء من علاقة هذا المغرب الكبير في تصديه لتغلغل الأوربي، الذي أخذ يزداد مع بداية القرن التاسع عشر.
- إن البحث في العلاقات بين المغرب والدول الأوربية في هذه الفترة بالذات له معنى كبير في الدلالة على تلك الوثبة الحضارية الأوربية، والتي لم تتداركها الدول المغاربية في النهوض الحضاري وبقيت مرتبطة بدور القوى الدينية والقبيلة، والطرقية.
- التعرف على ماضي التاريخ المغرب الأقصى عموما، وخاصة في تلك الفترة الحديثة والفاصلة بين النهضة الأوربية وتطورها.
- إن دراسة تاريخ المغرب الأقصى وعلاقاته بأوروبا في تلك الفترة هو دراسة لم يتطرق لها الكثير من الباحثين والتي لم يستفد منها وأصبحت عرضة لنفوذ الدول الأوربية.
- معرفة الكتابات المغاربية على تلك العلاقات، ومدى التطرق لتلك الأحداث ومقارنتها مع ما كتبه المؤرخون الأوروبيون في هذه العلاقات.
- دراسة العصر الحديث لهذه العلاقات وبروزها وازدهارها وتنافسها مع الدول الأوروبية.
- رغبتنا في فهم تلك العلاقات التي شكلها القرن 13 هـ / 19م، هو قرن التحولات الجذرية الكبرى في التاريخ الأوربي المغاربي، كما أنه قرن حاسم في تاريخ المغرب الأقصى.

الإطار الزماني:

وهي الفترة الممتدة ما بين القرن 13هـ / 19م، التي عرفت محاولات الإصلاح والتحديث التي باشرها السلطان الحسن الأول على جميع الأصعدة والتي حفزت هذه الظروف والمعطيات القوى الأوربية الكبرى على توجيه أنظارها نحو المغرب الأقصى، وإن كنا قد رجعنا للعقود الأولى التي سبقت هذه الفترة نمكن القارئ لفهم الإطار الواسع للعلاقات بين المغرب وأهم دول غرب أوربا المتوسطية.

إشكالية الدراسة:

والهدف من هذه الدراسة هو الوصول للإجابة عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية التي تشكل أساس إشكالية هذا البحث، وهي طبيعة علاقات المغرب الأقصى مع دول غرب أوربا المتوسطية خلال القرن التاسع عشر في ظل متغيرات تلك الفترة، وكيف سويت الخلافات الفرنسية مع المغرب الأقصى وما هي نتائج وانعكاسات هذه العلاقات على الاتجاهين المغربي والأوربي، وقد انصب اهتمامنا من البداية عن مادة الموضوع وذلك بمطالعة البيبليوغرافيات التي تناولت المغرب الأقصى خاصة، ثم انتقلنا إلى المكتبات التي توافق متطلبات الخطة، وهذا كله من المكتبات الجامعية والمركزية، والمكتبات الخاصة على قلتها وضحالة ما فيها لاسيما الكتب المتخصصة.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على مصدرين أساسيين وهما كتابين تحت عنوان تاريخ المغرب تحيين وتركيب، وكتاب المغرب الأقصى في عهد السلطان حسن الأول يؤرخان لهذه الفترة لصاحبيه محمد القبيلي ومحمد العربي معيرش، وفيما يخص المراجع اعتمدنا على الكتب التاريخية المتخصصة منها كتاب المغرب عبر التاريخ، الجزء الأول لإبراهيم حركات، بالنسبة للمراجع الأجنبية "ميج جون لويس" المغرب وأوروبا، وقد تطرقنا لموضوع علاقات المغرب الأقصى متبعين الخطة التالية:

أولا: الفصل الأول الذي خصصناه لإبراز الأوضاع الدولية التي أحاطت بالمغرب الأقصى، وأثرت فيه بشكل أو بآخر، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في كل منها إلى تطور الأوضاع الداخلية والدولية للمغرب الأقصى والأهمية الجغرافية للمغرب الأقصى وختمنا الفصل بمبحث كان بعنوان تطور المغرب الأقصى داخليا، حتى يتضح للقارئ أن هذا التطور الداخلي كان جزءا أساسيا فيما آلت إليه وضعية المغرب في بداية القرن التاسع ونهايته.

ثانيا: وهو صميم الموضوع بحيث تطرقنا إلى مجالات الصراع بين المغرب الأقصى وفرنسا واسبانيا، أو بالأحرى علاقات بينهما، وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا في كل منهما إلى علاقات المغرب الأقصى مع فرنسا والثاني إلى علاقات المغرب الأقصى مع اسبانيا.

ثالثا: تناولنا فيه انعكاسات المغرب الأقصى وعلاقاته مع دول أوروبا المتوسطية خلال القرن 19، بحيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول جاء بعنوان التأثيرات الخارجية والتغلغل الخارجي أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الأزمات الداخلية التي واجهها المغرب الأقصى، والمبحث الثالث عالجنا فيه صعوبات ورهانات الشراكة الاقتصادية الأرومتوسطية المتوسطية.

وقد حاولنا معالجة هذا الموضوع بروح موضوعية أخذا بعين الاعتبار أحكام ما كتبوه سواء من المؤرخين الأوروبيين أو من المغاربة، واتبعنا منهجين، المنهج الوصفي والذي من خلاله تم التعريف بأوضاع المغرب والمنهج التاريخي استعملناه لتحليل الوثائق التاريخية لاسيما الفصل الثاني والفصل الثالث، وذلك بغية الوصول إلى نتائج.

ومهما كانت النتائج المتوصل إليها فإنها لا تضع حد لتطور البحث كما أنها ليست نهائية مادام البحث يتطور باستمرار، ويبقى علمنا هذا ضئيل في ميدان البحث من زاوية أخرى، أو هو بداية لبحث علمي لا يزال يحتاج إلى جهد يكون أكثر نضجا.

ولا يفوتنا أن نشير إلى الصعوبات والعقبات التي اعترضت سبيلنا في البحث كالإجراءات البيروقراطية، والتي كانت في بعض الأحيان تحبط من معنوياتنا وبالإضافة إلى نقص الجانب المادي كوننا طلبة لكن بفضل الله عز وجل أولا، والعزيمة والإرادة وتشجيع الأستاذ المشرف وزملائنا تمكنا في تجاوز هذه الصعوبات، خاصة عندما رأينا خطوات هذا العمل تتقدم بالشكل الذي رسمناه في بداية الخطة.

تمهيد

عاش المغرب الأقصى إبان القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الهجري (القرن التاسع عشر) مجموعة من التحولات التي فرضها عليه الواقع السياسي آنذاك، إذ وجد في مواجهة مع المد الاستعماري الذي كان يداهمه من الضفة الشمالية للبحر المتوسط، وقد ازداد تهديد الاستعمار لوحدة المغرب و سيادته باحتلال الجزائر[1] .

وقد تميزت هذه المرحلة من تاريخ المغرب بمجموعة من الخصوصيات، كإعادة النظر في بنيته التقليدية المتجاوزة و ضرورة إدخال تنظيمات حديثة على جميع مكوناتها المخزنية، وكان ذلك بغية التصدي للمد الأوروبي الاستعماري في سبيل المحافظة على الوحدة الترابية للبلاد.

وفي المقابل تبنت الدول الأوروبية مجموعة من الوسائل لشل توجهات المخزن المغربي للمحافظة على استقلال المغرب وحاولت إخضاع البلاد كمنطقة جغرافية ضمن المناطق الأخرى من الضفة الجنوبية المتوسطية للتنافس الأوروبي وجعلتها تعاني من التكالب الاستعماري الذي سخر مجموعة من السبل لتحقيق أهدافه بالمغرب، فتميزت هذه المرحلة بهيمنة بعض القضايا والنظم التي شكلت، وأثرت في واقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني[2].

وتعد الامتيازات الأجنبية (Capitulations Foreign) واحدة من المظاهر الخطيرة التي واجهت المغرب الأقصى، وغيرها من الدول الإسلامية، وتحكمت في مسار تاريخه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني، خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولم تكن هذه الظاهرة تخص المغرب الأقصى وحده فحسب، بل كانت متداولة في بعض البلدان الإسلامية التي بدأ فيها نظام الامتيازات بأزمنة مبكرة على ظهوره بالمغرب.[3]

استغل الغرب الفرصة للقضاء على العالم الإسلامي ماديا وفكريا محدثا الهوة بين رواد الإصلاح ومفوتا عليهم فرصة التقارب.

---

[1]- محمد العربي معيريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873 – 1894 م 1290 – 1311 هـ، دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان ص 23.

[2]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في المغرب القرن 19، منشورات كلية آداب والعلوم الإنسانية، الرباط، "ط 1 1995/1416، ص 24.

[3] – محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للباحث في تاريخ المغرب، الرباط، ط1، 2011، ص 446.

تعود فكرة الإصلاح في المغرب إلى أربعينيات القرن التاسع عشر[1]، أما مصادرها فتنحصر في عناصر خارجية وأخرى داخلية .فمن تلقاء الاستجابة و الشعور بالضعف الذاتي.

– فمحمد علي[2] –مثلا– بعث إلى السلطان عبد الرحمان كتابا بالتناول فيه فكرة الإصلاحات العسكرية، عن طريق قنصل المغرب بجبل طارق.كما وصلت مجهودات محمود الثاني الإصلاحية إلى سلطان المغرب من خلال وزيره ابن إدريس وبواسطة قنصل بريطانيا (هاي) وقد كان للقنصل دور بارز في هذا الميدان حيث سيصبح ليس ممثلا لبريطانيا فحسب ولكن وزيرا للإصلاح – إن صح التعبير – لدى سلطان المغرب.

وكان السلطان شديد التخوف من هذه النتيجة، ومن اختلاق فرنسا لنزاع مع المغرب لا يستند إلى حق مثل ما جرى مع باي تونس[3]، لذلك جرى بعث بأوامره الصارمة إلى جميع قبائل الحدود، يمنعهم من موالاة الثوار و يلزمهم بمعاملاتهم معاملة الأعداء.[4]

وإذا كان الموقف الأخير للسلطان مقبولا من وجهة النظر السياسة وعلى صعيد علاقاته مع فرنسا، فلم يكن الموقف يخدم السياسة الداخلية للسلطان وعلى المستوى الشعبي على الخصوص إذ ليس من المعقول أن تعادي الرعية الثائرين في وجه فرنسا في الوقت الذي كانت فيه إخبار الخشونة والبطش الذي استعمله الفرنسيون في الجزائر وكذلك في تونس، كانت تعبر الحدود لتصير حديث كل بيت، الأمر الذي زاد في مقت المغاربة للفرنسيين[5].

لكن سرعان ما اكتشفت فرنسا علاوة على تحذير انجلترا لها وإيقاظ مخاوف اسبانيا وايطاليا بأن احتلال المغرب سبب لها مشاكل دولية لا قيمة لها هي مع العلم أن المراسلات الواردة من المغرب

---

[1] – محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص 52.

[2] – والي مصر ثم حاكمها بين 1805 و 1849، قامت في عهده إصلاحات الدولة، ينظر: محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص 35.

[3] – صبحي، حسن، التنافس الاستعماري في المغرب، (1884 – 1904)، ط1، دار المعارف، مصر، 1965، ص 55.

[4] – Miege ; Louis jean, Le maroc et l'euroup, T, IV, P.P 42-43.

[5] – صبحي حسن، المرجع السابق، ص 54.

وكذلك من الجزائر على وزارة الحربية، صارت بعد سنة فقط (1882م) من فر من الحماية على تونس تحت الحكومة والقادة العسكريين بضرورة إدخال المغرب ضمن الفرنسي في شمال إفريقيا[1].

لكن السياسة الفرنسية في المغرب صارت لا تظهر بمظهر الطامع في البلاد معلنة في إن واحد أنها لا تهتم بالمغرب إلا بحكم وجود حدود مشتركة معه وكذلك لمصالحها التجارية هناك. وهكذا، ففي الوقت الذي يتلقي فيه الوزير الفرنسي تعليمات بان لا يدخر وسعا في الإبقاء على العلاقات الحسنة مع المخزن تميل السياسة الفرنسية على ارض الواقع إلى رأي (دوفيرنوبين) حيث قال عام 1880م: (لا يحق لنا أن نتوقف في المغرب فإذا لم نتقدم فإننا نتأخر)[2]. لذلك فقد كان الساسة في فرنسا يرون بإمكانية القيام بنشطات حذرة تؤدي في النهاية إلى السيطرة التامة على البلاد.

ومن هنا تقدم فرنسا على مراقبة الأوضاع في المغرب و تعمل على زيادة مصالحها ونمو تجارتها. وأصبحت تردد رغبتها الشديدة في حفظ الحالة الراهنة في المغرب وعزمها الثابت على عدم تعديل التوازن على شواطئ شمال إفريقيا[3].

في ظل هذه السياسة الفرنسية، وصلت بعثة فرنسية إلى مراكش بقيادة (Ordega) خلال شهري مارس وأفريل 1882م. ودخلت في مفاوضات مع المخزن الذي اعترف خلالها من جديد لـ (اورديقا) بحق فرنسا في متابعة المجاهدين داخل التراب المغربي[4]، وتأديبهم ومن تعاون معهم. لكن السلطان عارض طلب (اورديقا) المتمثل في مرور السكة الحديدية بمنطقة توات، لأن المشروع من شأنه أن يؤثر على التبادل التجاري بين المغرب والسودان[5].

بدأ أورديقا إرسال مبعوثين إلى تافيلات للتأكد من مساندة بعض المرابطين لفرنسا وكان يعتقد أنه سينجح في مفاوضة "سي سليمان بن قدور" من أجل منحه قيادة واسعة في الجنوب الغربي من

---

[1] – حركات إبراهيم ، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط1، دار الرشيد الحديثة، الدار البيضاء، 1985م، ص 305.

[2] – Miege, le maroc, t ; IV, p.p 42-43.

[3] – صبحي حسن، المرجع السابق، ص 54.

[4] – كان حق المتابعة قد اعترف به فرنسا في البند الرابع من الاتفاقية 1845م، وكان السلطان قد ناشد قبائل الحدود بضرورة استقبال القوات الفرنسية الموالية والصديقة، كلما دخلوا التراب المغربي خلال أتباعهم للمجاهدين. ينظر:
محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص: 35.

[5] – Miege, le maroc, t, IV, P.P – 42 – 43.

الجزائر ومن ثمة ضم الأجزاء الجنوبية الشرقية من المغرب بمساندة القوات الفرنسية.[1] وقد استغل (أورديقا) المشاكل الاقتصادية القائمة والحركات المناهضة للسلطان في تافيلات وغيرها، علاوة على الاعتقاد السائد بأن زعيم المنطقة، محمد العربي الشريف، ابن عم السلطان، سيكون مرغما على الاتصال بالسلطات الاستعمارية الفرنسية أمام الصعاب الاقتصادية والعسكرية التي تواجهه، وعند ذلك ستثمر مساندة فرنسا له بتقديم تسهيلات من طرفه وفي مقدمتها قبول مشروع السكة الحديدية[2].

أجهد السلطان نفسه في الوقوف ضد هذه الدسائس الخطيرة على سلامة وأمن التراب المغربي. فعمل على مراقبة مناطق الحدود وأكد نفوذه على هذه المناطق وكذلك على منطقة سوس التي راح يكثف الحملات العسكرية إليها[3].

وكان السلطان يبحث في نفس الوقت على مساندة إنكلترا له لدفع هذه الدسائس.

ولعل الأخطر مما وقع في جنوب المغرب، ما وقع في شماله باتفاق بين (أورديق) و"شريف وزان سي عبد السلام"[4]، بعد حصول الأخير على الحماية الفرنسية، وكان قرار الحماية قد ترك أبلغ الأثر في الأوساط المخزنية والشعبية على السواء بين الأملاك الواسعة التابعة لطريقته[5].

---

[1] – كان أورديقا قد حاول استغلال شريف وزان، فبعثه في خريف 1881م، إلى الجنوب المغربي كمبعوث من الحكومة الفرنسية تمهيدا للمساعي. ينظر:
محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص35.

[2] – Miege, le maroc, t, IV, P.P – 44 – 45.

[3] – فكر السلطان بالفعل في الخروج على رأس الحملة بتفيلات، عام 1883، أما السوس فقد زارها في عام 1882، ينظر:
محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص: 36.

[4] – كان للشريف وزان علاقات قديمة مع السلطات الفرنسية، ولكنه لم يدر الوجهة نحوها بصفة نهائية، إلا بعد افتقاره إلى المساندة الإسبانية والإنجليزية، وكذلك في لحاجته المادية، فكان أن طلب الحماية ودخل تحت سلطتها القضائية لحل المشاكل السياسية مع المخزن، ينظر:
Miege, le maroc, t, IV, P – 50.

[5] – وصل السيد بركاش، إلى حد طلب الاستقالة، ينظر: محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص: 41.

ونظرا للتأثير الديني الذي يحظى به الشريف وكذلك لتعسف الحماية الدبلوماسية التي عانى منها المخزن كثيرا، وهكذا بدت المبادرة وكأنها موجهة ضد وحدة المغرب واستقلاله بانفصال جزء منه أو بإحداث كيان داخل المغرب بزعامة شريف وزان.

وكان المخزن يخشى من أن الشعب الذي عانى من ويلات أزمة 1878 – 1884م الغذائية ، سيضطر إلى مباركة كل حركة انفصالية و منها حركة الشريف ، فيضم إليه أفراد القبائل[1].

أقلقت مساعي (أورديقا) نواب الدول في طنجة مما دعا (هاي) إلى أن يكشف للسلطان بأن مؤامرة خفية تدبر لفرض الحماية الفرنسية على المغرب – وكان (سكوفاسو) يشاطره في الرأي و صرح بأنه يتقاسم نفس الرأي أيضا مع زملائه الألمان والإسبان :

(إنني على يقين من أن فرنسا ستقدم على انتزاع مناطق تافيلات وتوات من المغرب بمجرد تحقيق أهدافها في (الطونكان) ومدغشقر[2].

لكن (أورديقا) واصل مساعيه فراح يضاعف من عدد محميه كما شرع في حملة دعائية بصالح شريف وزان بل صار يبحث عن اختلاق حادثة من شأنها أن تكون حجة بتدخل الفرنسي وفي نفس الوقت أعلن (الكونت دوفينياك) عن نيته في النزول بمنطقة الريف وذلك في جانفي 1884 م.

أما السلطان الحسن الأول الذي كان يجري كل شيء أمام سمعه و بصره، فقد كان حريصا كل الحرص على الابتعاد عن أي نزاع مع فرنسا خاصة بعد حادثة طرد قائده بمنطقة وزان من طرف عبد الجبار بن الشريف وتدخل (أورديقا) في القضية لصالح عبد الجبار.

ولكن صبر السلطان نفذ أمام نشاط (أورديقا) فقرر إرسال السيد بركاش إلى باريس لإطلاع (جون فيري)[1]، على ما كان يجري في المغرب.[2]

[1] – Miege, le maroc, t, IV, P.P –51.

[2] – محمد العربي معيزش، المرجع السابق، ص 221.

أما على المستوى الاجتماعي فقد حافظت بنية المجتمع على طبيعتها التقليدية، إذ كان الوضع الاجتماعي لمالكي الأراضي هشا بسبب اعتمادهم على شركات أراعية عينية، وهي عملية تقتضي اشتراك المالك و الزارع في محصول الأرض بحصص معلومة تتراوح بين الخمس والنصف، وكذا بسبب ضعف ارتباطهم باقتصاد السوق نظرا لعجزهم عن التأثير في نمط الإنتاج، وفي المدن لم يكن لفئة التجار ما يكفي من الوسائل للارتقاء بالمجتمع في اتجاه واضح المعالم.

فالافتقار لنسق اجتماعي متجانس والارتباط بالحقول والبساتين وغياب الإنتاج المانيفاكتوري (أي المصنع في وضعيته الأولية) وضعف المعاملات المالية والعجز عن الوقوف في وجه المخزن وتهديدات القبائل، كانت كلها عوامل جعلت التجار غير قادرين على ابتكار أسلوب (بورجوازي) حقيقي كما تبين من التجارب الاجتماعية لمدن فاس وتيطوان وسلا ومراكش والصويرة خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر والسابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

لقد ظل المجتمع المغربي مجتمعا فئويا تؤطره مفاهيم تحيل على الحظوة والشرف والصلاح، وهي المفاهيم تثمن الاعتبارات الدينية والرمزية أكثر مما تثمن الاعتبارات المادية. ولذلك بقي النسيج الاجتماعي بعيدا عن التقسيم العمودي غلى طبقات حاملة للتغيير، والحس وبالتالي في تفاوتات أفقية بين مراتب متجاوزة من عامة وخاصة الخاصة[3].

ويعد المغرب من أكبر البلدان استعدادا للإنتاج فيما يخص المواد الطبيعية وذلك بفضل لطف مناخه ووفرت مياهه وخصبة تربته وثروته المعدنية وتنوع أشكال.

فلا عجب إذ تتجه أنظار الشعوب إلى القطر المغربي في مختلف العصور، لأنه صفة جوهرية لإفريقيا الشمالية، لذلك صار يطلق عند بعض الأحيان كاليفورنيا الإفريقية.

---

[1] – رئيس الوزراء الفرنسي، وقد شغل هذا المنصب من سبتمبر، 1880 إلى نوفمبر 1881، ثم من فبراير 1883 إلى مارس 1885، وكان (فيري) من كبار الساسة في فرنسا والمناصرين للتوسع الاستعماري وقد عصفت به من منصبه حادثة (لانج صول)، بالفيتنام عام 1885، ينظر:

[2] – استقبل فيري بمراكش يوم 1884/05/12، ينظر:

Miege, le maroc, t, IV, P.P – 54-55.

[3] – محمد القبلي، المرجع السابق، ص 449.

وكانت أرض الرس المغربي تربة سوداء "مشهورة بخصوبتها استغلت في كل زمان وكان سكان البلاد يستغلون أرض الترس حوالي ثلاثة أرباع من مساحتها بحيث كانت تستغل أغلب حبوبها بتصديرها إلى أوروبا.

فالمغرب الأقصى يسخر بموارد طبيعية عديدة، ويضاف إلى هذه الصناعات الفن المعماري وبالأخص بفاس، المشيدة على أبدع شكل حيث القصور الكثيرة المزخرفة.

بحيث خص مخزن سوس الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مشاريع إصلاحية يقتضي فهم حقيقتها، الإحاطة بالتحول الذي أتت كجواب عليه وقد تمثل بذلك التحول في المساعي التي بذلها بعض كبار الأعيان من أجل الدخول في علاقات تجارية مباشرة مع مؤسسات أوروبية، للاستغناء بالمرسى المحلية.

أما فيما يخص مجال تصريف منتوجات إفريقيا السوداء واستيراد المنتوجات الأوروبية منذ تأسيسها اكتسى المغرب خلال القرن التاسع عشر، مظاهر قوى اقتصادية واجتماعية قاعدتها فاعلية، كان يقوم بخدمتها 1500 من العبيد وكان يضم هذا الأخير مجموعة من الرحالية، يمتد مجالها الترابي على مسافة 18 يوم[1]، وعلى العموم.

يمكن القول أن المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظل يصارع لأجل الحفاظ على سيادته لكنه لم يتطور بالشكل الذي يسمح له بمواجهة التحديات الداخلية والاضطرابات الخارجية مثل تزايد الامتيازات القنصلية والتهديدات المختلفة من البلدان الطامعة في الثروات المغربية.

رغم الإصلاحات التي جاءت في فترة عصيبة والغير مناسبة، في ظل التزايد الكبير للنفوذ الأوربي بكل أشكاله المسحوب بالتطور الاقتصادي والعسكري وهو الأمر الذي فتح مجالا واسعا أمام التنافس الأوربي عامة والفرنسي خاصة.[2]

[1] – محمد منيار، الإصلاح والمتجمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، الرباط، 1983، ص 250.

[2] – محمد منيار، المرجع السابق، ص 251.

الفصل الأوّل:

الاوضاع العامة للمغرب الأقصى

المبحث الأول: الأوضاع الداخلية والدولية للمغرب الأقصى:

تميز القرن التاسع عشر بتزايد ضغط الدول الأوربية على المغرب الأقصى خاصة بعد مؤتمر فيينا، الذي توحدت فيه آراء الأوروبيين، من ضمنها غزو وتطبيق سياستها تجاه العالم الإسلامي، فكان سياستها تدعوا الحرية ضد تجارة الرقيق، ووضع حد للقرصنة، وتوفير أمن الملاحة وحماية التجارة والتجار[1]، والحقيقة أن هذه المرحلة ارتبطت بذلك التقدم الاقتصادي وما أفرزته من متطلبات جديدة للعالم المتقدم.[2]

تميز القرن التاسع عشر بارتباط الثورة الصناعية بالنظام الرأسمالي، بل أنها غزت الأسواق حيثما وجدت، وتسعى بكل ما تملك إلى الاحتلال المناطق التي تتوفر فيها الموارد الأولية، فأدى ذلك إلى التنافس بين هذه الدول بهدف السيطرة على بقية الدول الغنية بالموارد الاقتصادية والبشرية، ومن ثم تكوين الإمبراطوريات الاستعمارية، وقد شهد النظام الاستعماري أزمة لاسيما بعد فقدان الدول الاستعمارية لأمريكا الجنوبية.[3]

ومرد هذه الأزمة هو تطور الرأي العام الأوربي، حيث كان هذا الأخير فيما بين 1870 – 1880م، ضد الاستعمار لأسباب مختلفة، منها ما هو تاريخي كالخوف من مغامرات جديدة كتلك التي سلكها نابليون ثالث[4]، ومنها ما هو جديد مثل الخوف من ألمانيا التي ظهرت على مسرح الأحداث الأوربية، إضافة إلى أن الاقتصاديين في أوربا خاصة كانوا يعتبرون الاستعمار مصدر لنفقات غير نافعة.[5]

---

[1] – العروي عبد الله ، مجمل تاريخ المغرب، ط5، 1، الدار البيضاء، (المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 117.

[2] – الناصر عبد الواحد ، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة جيوستراتيجية، المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تقديم، د.عبد الهادي التازي، الرباط، مطبعة أليت، 1999م، ص 40.

[3] - Claud liauzu, L'europe et l'afrique méditerranéeme de seuez, 1869 a nos jours, paris : ed, complexe, 1999 : p.33

[4] – هو شارل لويس نابليون بوابرت امبراطور فرنسا من 1850 إلى 1870 اشتهر عهده بمشروع المملكة العربية الذي روجه في الجزائر، كما جرت في عهده الحرب الفرنسية الألمانية عام 1870 ينظر:

Emanuel Fauquet, Dictionnaire Hachette Encylopédique Grande fromat, 2001, p.1097.

[5] – بيير رونوفن، التوسع الأوروبي في العالم أشكاله وطرقه، 1869 – 1914، تعريب نور الدين حاطوم، ط1، دمشق، دار الفكر، 1997، ص 36.

وعلى ذكر ألمانيا فقد تحولت إلى قوة كبيرة في أوربا، بعد أن حققت انتصار كبيرا على فرنسا، فأرغمتها على توقيع معاهدة فرانكفورت في 21 ماي 1871م، ونصت المعاهدة على تنازل فرنسا عن الألزاس واللورين، وقبول دفع غرامة مالية كبيرة لصالح ألمانيا[1]، وقد سمح هذا الانتصار لألمانيا وبسمارك[2]، بالسيطرة على السياسة الأوربية طوال عشرين سنة أي من 1870 إلى 1890م، وذلك كله من أجل الحفاظ على النظام القائم في ألمانيا من جهة، وإيجاد موقع هام لألمانيا بين الدول اعتمادا على حركة دبلوماسية نشيطة.[3]

وإذا كان النظام الاستعماري قد شهد أزمة فيما بين 1870 – 1880م، فأنه قد حدث تبدل فيه الرأي العام، واختلال في التوازن، وهذا فيما بين 1880 – 1890م، وهذا لصالح التيار المؤيد للتوسع الاستعماري على حساب مناهضي الاستعمار.[4]

وبدأت بذلك فكرة التوسع الاستعماري تتقدم وتتطور، وإن عرفت تذبذبا أما أدوارها النشيطة فقد كانت فيما بين 1880 – 1885م، ثم بين 1890 إلى 1896م، إلى غاية 1904م.[5]

والواقع أن تطور الإمبريالية، أو الموجة الاستعمارية وجدت من يسندها ويشجعها ويغذّيها من مختلف الأوساط والطبقات، كرجال الأعمال الذين ركبوا هذه الموجة ومنهم سيسيل رودس[6]، هذا الأخير كان مؤمنا بتفوق العرق الإنجليزي، وكان يريد أن يرى بلاده مستعمرة لإفريقيا كلها.[7]

بالنسبة لفرنسا، كان لها هي الأخرى برنامج استعماري للتوسع خارج أوروبا، وقد نضج بفصل ثلة من الاستعمار منهم جول فيري[1]، الذي خطط لهذا البرنامج مما أتاح للتوسع الفرنسي منذ سنة

---

[1] – محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين وأثره على بلاد العربية، القاهرة مطبعة الرسالة، 1957، ص 07.

[2] – هو أوتوفون بسمارك، 1815 – 1898، من أسرة ملاكين غنية، أتقن الزراعة وتعلم الحقوق ثم انتقل بالسياسة ثم أصبح نائبا في البرمان عام 1847، ينظر: موسوعة عالم التاريخ والحضارة، ط1، 2003، ص 57.

[3] – هنري ويسلغ، تقييم إفريقيا 1880 – 1914، أحداث مؤتمر برلين وتوابعه السياسية، ترجمة إسماعيل، مصراته: الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2001، ص 26، 27.

[4] - Liauzu, Op,cit p.34.

[5] – روتوفن، المرجع السابق، ص 36.

[6] – سبيل رودس، رجل سياسي بريطاني، ولد بتاريخ جويلية، 1853–وتوفي 1902، كان رئيس مستعمرة الكاب عام 1890، شهد عصره توسعا ضخما في الإمبراطورية البريطانية، عرف باسم مالك الماس.

grand la rousse encyédique, http://fr.wikipedia.org/wiki/cecil,20 avril 2010, 18 kio p1.

[7] – روتوفن، المرجع السابق، ص35.

1880م، تقدما كبيرا، وأمكن بذلك للجمهورية الفرنسية الثالثة تحقيق إمبراطورية استعمارية جديدة.[2]

وقد كان للفرنسيين في سياق حملتهم الإمبراطورية حجج مماثلة لتلك التي دفعت الإنجليز لتحقيق الأهداف ذاتها، إذ صرح جول فيري قائلا: السياسة الاستعمارية، النظر الاقتصادية هي صمام الأمان والاستهلاك الأوروبي أشبع، ولذا يجب عن منافذ، والطامة كبرى وتصفية اجتماعية، أي إفلاس اجتماعي.[3]

إن فرنسا لم تكن لها مشكلة ديموغرافية، أي لم يمكن لها فائض من السكان، ولذلك لم تكن بحاجة إل مستعمرات استيطان، وإنما إلى مستعمرات استيطان. ورغم وفاة جول فيري في 1893م، استمرت سياسته على يد رجال جدد يدافعون عن المذهب التوسعي من وزراء مثل: "غيريال هانوتو[4]" و "إيجين إيتين[5]"، هذا الأخير بدوره سار على نهج السابقين إذ صرح قائلا: "يجب العمل للإعطاء منافذ جديدة للمحاصيل الفرنسية والافان الدول العظمى ستعمل قبل فرنسا، وأخيرا يجب العمل لتأمين جاه لفرنسا[6]".

---

[1] – جون فيري، 1832-1893م، رجل سياسي فرنسي، شغل عدة مناصب في حياته السياسية من أهمها رئيس بلدية في 1870م، برلماني في 1871، رئيس المجلس ما بين، 1880-1881، و 1883-1885، ثم وزير الخارجية فرنسا ما بين 1883-1885م، شهد عهده فرض الحماية الفرنسية على تقنس عام 1881، انظر:

Dictionnaire AZOU, paris : ed philipe AZOU, 2004. P 724.

[2] – مرفت أسعد عطاء الله، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض بعد فتح قناة السويس، 1869-1904، الإسكندرية للكتاب، 2005، ص 04.

[3] – رونفورن، المرجع السابق، ص 37.

[4] – مؤرخ ورجل سياسي فرنسي وموثق ومختص في علم الكتابات القديمة، ومنتدى في الشؤون الخارجية في 1879، كان منتخبا في البرلمان ما بين 1886-1889، ثم وزيرا للشؤون الخارجية من ماي 1899 إلى جويلية 1898 كما شارك في التحالف الفرنسي الروسي ينظر:

Grande Larousse encyclopédique, paris : bibrairie ; Larousse , T,5p.775.

[5] – أ.ايستين، 1844-1927، رجل سياسي فرنسي، أنتخب كبرلماني عن الجزائر الفرنسية من 1881 إلى 1919، وزير داخلية، ثم وزير للحرب من 1905-1906، ثم عام 1913، انظر:

Grande Larousse encylopédique, http :fr.wikipedia.org/wiki/ery%asné/c°/.897/.24mars 2010/.3kio , p :01.

[6] – رونفن، المرجع السابق، ص 39.

أما على مستوى المغرب العربي، فإن أهم ما يميز المنطقة كأحداث أثرت على المغرب الأقصى، فهناك تداعيات الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830م، على اعتبار أن الجزائر تمثل وسط المغرب العربي، فتستطيع فرنسا من خلال هذا الموقع التمدد شرقا نحو تونس، وغربا نحو المغرب الأقصى[1]، فبمجرد إقرار الأمن لفرنسا للجزائر بدأت بالعمل على إضعاف قوة المغرب وهذا تمهيدا لاحتلاله[2]، وكان احتلال الجزائر من قبل فرنسا فرصة للمغاربة لمد نفوذهم نحو الهضاب العليا وواحات الجنوب الوهراني، لكن فرنسا لم ترحب بهذا التوجه، الأمر الذي عجل لقيام الحرب بينهما عام 1844م. والتي عرفت باسم حرب اسلي، حيث تلقى الجيش المغربي هزيمته نكراء، وكشفت تلك الموقعة مدى ضعف الجيش المغربي الذي لم يساير التطور العسكري لأوروبا آنذاك[3].

وكان لهزيمته ايسلي عام 1844م[4]، أثار وخيمة على المستوى الرسمي والشعبي معا، فالسلطة المركزية والمؤسسة السلطانية بعدما حققت بعض المكاسب، بضمها تلمسان إلى المغرب بطلب من الزعماء المنطقة، سرعان ما تلاشى ذلك في موقعة ايسلي، كما شعر المغاربة بقرب أوان الاحتلال لاسيما بعد احتلال وجدة[5]، وبني يزناسن[6]، ومن أخطر نتائج معركة إسيلي، هي توقيع معاهدة لالا مغنية في 18 مارس 1845م، بموجبها أعيد رسم الحدود المغربية مع الجزائرية[7]، والمعروف أن معركة إسيلي جاءت كرد فعل على تحرك المغرب الأقصى الذي ساعد الأمير عبد القادر تحت رعاية السلطان، و قد استمر التأكيد من بداية مقاومة الأمير إلى غاية هزيمة إيسلي[8].

---

[1] – عبد الكريم غلاب، قصة المواجهة بين المغرب والغرب، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003، ص 44.

[2] – الناصر، المرجع السابق، ص 09.

[3] - E.albertini et al, l'Afrique du nord française dans l'histoires Paris : ed.archat, 1937.p.267.

[4] – الناصر، المرجع السابق، ص 09.

[5] – وجدة هي عاصمة المغرب الشرقي وأقرب مدينة مغربية إلى حدود الجزائرية تقع وسط، إنجاد أسسها زيري بن عطية المغراري عام 384 هـ، احتلتها أتراك، واستردها المولى سليمان، كما احتلتها الفرنسيون، ينظر: الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1989م، ص 245.

[6] – بني يزناسن هي كلمة محرفة عن كلمة بني يزنازن أي زناتة، وتطلق على مجموعة كبرى من القبائل الزناتية المستقرة بين نهوي ملوية وكيس بالمغرب الشرقي ينظر: بن العربي، المرجع السابق، ص 86.

[7] – غلاب، المرجع السابق،ص ص: 50-51، أنظر أيضا: العروي، المرجع السابق، ص 144.

[8] – علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، القاهرة، مطبعة الرسالة، 1948م، ص 97.

ولم تمر فترة طويلة على نهاية معركة إسيلي، حتى وجد المغرب نفسه مرة أخرى في مواجهة الغرب، وهذه المرة مع إسبانيا، حيث أوقعت بالمغرب هزيمته جديدة وقاسية عام 1860م، والمعروفة بمعركة تيطوان[1]، وكانت أثار الهزيمة أبلغ لأنها كشفت عجز القوات المغربية عن مقاومة دولة أوربية تعتبر أقل قوة من فرنسا وبريطانيا، بحيث أن واقعة تيطوان هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن المغرب واستطال الناصري بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله[2].

وجاءت هزيمة تطوان لتزيد من ضعف المغرب، بالنظر إلى الشروط المذلة التي وردت في المعاهدة. إذ نصت مثلا على دفع المغرب تعويضات مالية قدرها 100 مليون يزتاس، أي يعادل 20 مليون ريال كبير[3]، بعد هزيمتي إسلي 1844م وتيطوان 1860م، أصبحت العلاقات الفرنسية المغربية عادية، وبقيت كذلك لمدة ربع قرن، خلالها سمح المخزن لفرنسا بممارسة حق التتبع للقبائل دون اعتراض، في كل فرصة كانت ترى فيها فرنسا ذلك ضروريا لأمنها طبعا[4].

إن الأحداث السابقة هي التي شجعت الأطماع الاستعمارية الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، بل أكثر من ذلك غدت أطماع حتى الدول التي هي دون فرنسا وبريطانيا، مثل إسبانيا والسويد وإيطاليا وألمانيا وتحول المغرب في أواخر القرن التاسع عشر إلى غنيمة تثير حسابات هذه الدول للظفر بها[5]، إن فرنسا استفادت من ضعف المخزن ومن خلال حق التتبع، فيمكن الإشارة

---

[1] – حرب تيطوان بد أن بعد إقدام المقلد من قبلية انجره على عدم مركز المرابقة الذي بناه الإنسان ينظر:

– إبراهيم حركات ، المغرب عبر التاريخ، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 2009م، ج3، ص 231-242.

[2] – الناصر، المرجع السابق، ص 10.

[3] - henri combon, histoire du maroc, paris : hachette coulommers , imp-de bradard et taupin, 1952/p.89.

ينظر أيضا:

أبو عباس أحمد بن خالد الناصري، كتاب الاستعق للأخبار المغرب الأقصى تحقيق وتعليق الأستاذ جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء: دار الكتاب، 1956. ج9، ص 177.

[4] - albertini, op, cit, p.267.

[5] – الناصر، المرجع السابق، ص 10.

في هذا السياق أن فرنسا لم تنتظر طويلا فتدخلت بحوالي 15000 رجل بقيادة الجنرال الفرنسي "مارتنبري" "martimpery"[1].

حيث توغل داخل الإقليم المغربي، واجتاز كل كتلة بني سناسن وانتزع ممر تافورالت "taforalte"[2] وأجبر بني سناسن وحلفائهم من القبائل الجزائرية على الخضوع[3].

ويتجلى مما سبق أنه بعد احتلال الجزائر عام 1830، وتونس عام 1881 غدت مراكش الدولة الوحيدة المستقلة في شمال إفريقيا التي ينظر إليها بطمع، وأصبحت مركزا للأحقاد بين الدول الأوربية عامة وبين فرنسا وبريطانيا خاصة[4].

ويبدو أن العوامل الجغرافية تحكمت بشكل كبير في مسيرة تاريخ المغرب فسلاسل الأطلس والريف، عوضت المغرب عن خطورة موقعه الاستراتيجي الخطير[5]. لكن هذا لن يستمر طويلا في ظل الضعف المغربي بسبب العزلة التي جعلته ينعزل عن التقدم الفكري والعلمي والاجتماعي الذي أحدث انقلابا عميقا في أحوال العالم الغربي[6].

---

[1] – ولد بتاريخ 1809/16/06، تدرج في عدة مناصب عسكرية، من أهمها ملازم، ثم نقيس منذ جويلية 1837، ثم عقيد منذ 1951/07/14، ثم جنرال منذ 1854 حكم الفرقة الأولى من المكتبة الرابعة للجيش في 1856، ثم تقلد منصب مفتش عام من 1865 ثم في 1870، حكم الناحية الرابعة من الكتيبة السادسة وقد توفي في 1875/02/15، بباريس.

[2] – مركز جميل للاصطياف يقع وسط القبائل بني سنسان بناحية وجدة يبلغ ارتفاعه عن سطح البحر 850م، به مناظر جميلة يشرف الإنسان هته على البحر المتوسط وجزر التقارين، وسهول ملوية وبها تلتقي جبال الأطلس وجبال الريق وتكثر بها المياه والغابات الخضراء كما توجد بهذه المنطقة كهوف تاريخية وهي تقع على بعد 55 كلم شمال وجدة ينظر:
ابن العربي المرجع السابق، ص 107.

[3] - Albertini op-cit, p.267.

[4] – روم لا تدو، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة محمد إسماعيل علي وحسين الحوت ومراجعة د.عبد العزيز الأهواني، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1961، ج1، ص 17.

[5] – غلاب، المرجع السابق، ص 54.

[6] – لاندو، المرجع السابق، ص 16.

وإن كان السلطان الحسن الأول[1]، قد حاول استدراك الموقف، والحفاظ على استقلال البلاد، إلا أن هذا الأخير وجد التركة معقدة وثقيلة لاسيما أنها اقترنت بفترة عصيبة ازداد خلالها الضغط الأوروبي بشكل رهيب، والأمر سيان بالنسبة لنجلة الذي خلفه لاحقا[2].

[1] – الحسن الأول سلطان المغرب، ابن محمد بن عبد الرحمان، تولى مقاليد حكم المغرب ما بين 1873-1849، ويعتبر من أقوى سلاطين الذين حكموا المغرب بعد إسماعيل، وقد عرف عهده تنافس أوروبي كبير على البلاد وسلسلة الدسائس من قبل فرنسا وإنجلترا وإسبانيا.

ينظر:

محمد العربي معيرش، المغرب الأقصى في عهده السلطان الحسن الأول، (رسالة ماجستير) جامعة الجزائر، سنة 1986، ص 57 -64.

[2] – لاندو، المرجع السابق، ص 17.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمغرب الأقصى:

لم يكن اكتشاف الأوربيين الأهمية الإستراتيجية للمغرب الأقصى حدثا، وإنما ليعود ذلك إلى القرن الخامس عشر ميلادي فقد شهد منتصف هذا القرن لتعرف المغامرين الإسبان والبرتغاليين والإنجليز وغيرهم على القارة الأمريكية، وما حولها من جزر، وإنشاء مراكز استعمارية بإفريقيا الغربية، فجعل منا المغرب ممرا استراتجيا ما فتئت أهميته تتزايد بالنسبة للسفن الأوروبية[1]، فعقدا البلد أي المغرب الأقصى يعد ملتقى جغرافيا، تاريخيا، وثقافيا وأيضا حضاريا، يشكل نموذج وحيد في شمال إفريقيا، لأنه محاط بحدود جغرافية طبيعية حقيقية، فهي الشمال البحر المتوسط، في الغرب المحيط الأطلسي وفي الشرق الصحراء، وفي الجنوب بحر الرمال، كما له واجهة أطلسية طولها 2500 كلم، وواجهة متوسطية تبلغ 468 كلم وهي "ميزاز" زادت من قيمة المغرب الجغرافية[2].

وتعد منطقة المغرب الأقصى الجزء الإفريقي، الأقرب لأوربا والتي لا يفصلها عنها إلا مضيق جبل طارق ب 14 كلم، والتي بقيت غير معروفة من الناحية الجغرافية حتى اعتبرها البعض بمثابة صين الغرب من الناحية السياسية، وأرض غير معروفة من الناحية الجغرافية، وهذا بسبب العزلة التي ميزت هذا القطر الإسلامي[3].

وقد لعب العامل الجغرافي دورا في عزلة المغرب الأقصى عن العالم الخارجي، فالجبال تشغل الجزء الأكبر منه، وهذا ما جعل من الصعب عليه الاتصال بباقي إفريقيا، كما يجعل الاتصال غير ميسور في الداخل، غير أن هذه الخصائص الجغرافية ساهمت بالمقابل في إفلات المغرب من النفوذ العثماني، وبقاءه مستقلا قرونا عديدة ومعزولا عن العالم الخارجي[4].

ولعل الاعتبارات السابقة، وهي الاكتشافات الجغرافية، و فقدان الدول الأوروبية لمستعمراتها في القارة الأمريكية، يفسر بداية الاهتمام بالمغرب من قبل كبار الرحالة والمكتشفين على غرار السيد"دوفوكو" "de faucould"[5]، وفي هذا الإطار ظهرت أول دراسة وصفية للتضاريس الجغرافية

---

[1] – ابراهيم حركات،المرجع السابق، ج3، ص 07.

[2] - Bernard lugan, Histoire du maroc des origines à nos jours parrin critérion 2000, p 17.

[3] - Paul schenell, l'ateles marocaine, tard augustin bernard, paris ed erest leroux, 1898 p 02.

[4] – حسن صبحي ، التنافس الاستعماري في المغرب، 1884 – 1904، ط1، مصر، دار المعارف، 1965، ص 06.

[5] - schnnell, op cit, p p 16-18

الخاصة بالمغرب للسيد"de retter" عام 1822، وبعدها في سنة 1846 قام السيد "renou" ينشر كتابة الذي حمل عنوان "وصف المملكة المغربية" إلى كتاب السيد "godrad" بعنوان وصف وبتاريخ المغرب 1861، وغيرها من الدراسات اللاحقة[1].

ومع بروز الاهتمام الأوروبي بالمغرب الأقصى، خاصة من قبل فرنسا، فإن هذه المنطقة لم تغب وتفلت عن بال العسكريين، لذا اهتم أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب الأقصى بهذا الجانب، ففي أرشيف وزارة الحربية الفرنسية بفانسان بباريس تقارير مفصلة عن التقييم الجغرافي للمملكة من حيث جهتها، وجبالها، والبحيرات، ومجاري المياه والمناخ[2]، ومع تطور علم الخرائط نال المغرب الأقصى نصيبا من الدراسات الجغرافية، فتم تصميم خريطتين للأطلس المغربي سنة 1887 بأكثر تفاصيل من سابقاتها[3].

والواقع أن الأهمية الإستراتيجية للمغرب الأقصى على مستوى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي معا، ولكونه يقع على الطرق من جنوب غرب أوربا إلى جنوب إفريقيا، جعل الأوربيين يوجهون أنظارهم باتجاهه[4]. فالإنجليز مثلا أدركوا قيمة المغرب الأقصى باكرا لذلك احتلوا طنجة بعد الأسبان لاسيما أن طنجة قبل جبل طارق هي الميناء المختار الذي أحتله الإنجليز هو حماية سفنهم، و الاستيلاء على الموانئ التي ترسو فيها وتتزود فيها سفنهم[5].

وكانت مخاوف بريطانيا تكمن في المخاطر التي تنجم عن سيطرة دولة أوربية أخرى معادية على المغرب، إذا حينها تصبح السفن الأوربية مستهدفة بسهولة وبذلك لن يكون لجزيرة مالطا أو قناة السويس قيمة إستراتيجية كبيرة في هذه الحالة، فتتعطل البحرية البريطانية، وتصاب تجارتها الأمر الذي يفسر اهتمام ساسة إنجليز بطنجة[6]. وبدورها لم تغفل فرنسا هذا الجانب، لذلك سارعت إلى اتخاذ

---

1 - schnnell, op cit, p, 03.
2 - A.M.G 3H1, 1876.
3 - schnnell, op cit, p 04

4 – ميرفت أسعد عطاء الله، المرجع السابق، ص 111.
5 – عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق، ص: 11.
6 – ميرفت أسعد عطاء الله، المرجع السابق، ص 111، 113.

التدابير الكفيلة بالحفاظ على مركز نفوذها بالمغرب، بعد احتلال تونس عام 1881، بالرغم من أن ذلك قد أثار قلق منافسيها كإسبانيا و إنجلترا.[1]

وقد أثار اهتمام الأوروبيين بالمغرب مخاوف العديد من الساسة، وهو ما جعل لويس جورج[2]، تعليق على هذا الأمر بقوله: ولمراكش مركز فريد في تاريخ العالم المتحضر، كما وضع المغرب أوربا على شفار الحرب في مناسبتين الأولى عام 1905، و الثانية عام 1911.

إن هذه تبرز اهتمام الأوربي بالقيمة الجغرافية الإستراتيجية للمغرب، والذي سرعان ما تحول إلى تنافس بين القوى الكبرى كفرنسا وبريطانيا.

[1] – ميرفت أسعد عطاء الله، المرجع السابق، ص 147.

[2] – ديفيد لويد جورج، 1863 – 1945، رجل سياسي بريطاني أحد زعماء حزب الأحرار، شغل عدة مناصب من أهمها وزير المالية، ورئيس للوزراء، كما مثل بلاده في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس عام 1919، أنظر عنه: الموسوعة الحرة: http://ar.wikipedia.org/wiki/%ds%af%af%dfMd8%. Af (26 avril 2010) 8 kio ; p.1

المبحث الثالث: تطور المغرب الأقصى داخليا:

أولا: سياسيا:

على الرغم من الهزائم التي مني بها المغرب على عهد عبد الرحمن بن هشام وابنه محمد، إلا أن المغرب عرق بعدهما سلطانيا قويا وذكيا استطاع بحنكته تأجيل نهاية المغرب المستقل[1]، وهو السلطان الحسن الأول الذي كان غائبا عند وفاة أبيه[2]، إذا كان في بلاد تسمى بوريقي من قبيلة حاحا[3]، وهذا يبين نشاطه العسكري حتى قبل اعتلائه العرش بل إن الأمر استغل بعد اعتلائه العرش، وبشاهدة التقارير العسكرية الفرنسية التي تشير إلى كثرة أسفاره، حيث لم يكن لحكومته مقر دائم، ومن كثرة ترحاله، كان كل شيء يجري بصفة عادية كما لو أنه في المدينة، فقد تعود عليها، وأصبحت لا تشكل له أي عائق، ولا تحول بينه وبين أداء مختلف مصالحه[4].

وعند وفاة أبيه عام 1873، عقد اجتماع للأهل لحل و العقد حضره الوزراء و الكتاب، وقادة الجيش، فعقدوا البيعة لمولاي الحسن الأول، و الذي لم يحقق عليه أحد، و هذا بحضور أبا عمران السيد موسى بن احمد[5].

وقد استقبل أهل مراكش، الحسن الأول استقبالا حافلا فكان ذلك اليوم كالعيد كما أورد ذلك الحسن بن الطيب بن اليماني بوعشرين قائلا: "ولم يزل كذلك دأبه إلى أن وصل لمراكش في يوم كان عيدا و موسما كبيرا وحيدا وخرج له الجمع الغفير من مراكش، وسلموا عليه وعزوه في أبيه وجددوا بيعته، واختلط بالناس ودعا لهم ودعوا له، وحصل للرعية فرح كثير بخلافته لما يعلمونه من حسن

---

[1] – عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والجزائر بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005، ج3، ص 101.

[2] – حاحة: مجموعة قبائل بين الصويرة وأغادير منذ ما قبل الإسلام، معلمة الصحراء الملحق1، الرباط: مطبعة فضالة، 1976، ص 179.

[3] – لويس أرنو، زمن لمحات السلطانية الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860 – 1912، ترجمة محمد ناجي بن عمر، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2000، ص 25.

[4] - A.M.G 2h2, rapport N 20, 1879.

[5] – هو المدعو بأحمد شغل منصب الوزير الأكبر للمملكة المغربية وني مغربين السلطان الجديد الذي لم يتجاوز أربعة عشر سنة ثم تولى الوصاية إلى أن توفي سنة 1900 ينظر:

Grande larousse encylopédique, ttp://fr.wikipedia-org/wiki/ahmed-ben-moussa 24 avril 2010 ; 860 kio, p.1

طلعته، ويمكن تنقيته وحصول كفايته، وعلي همته وكثرة شففته و رحمته و ثباته وفور عقله، ومعرفته ودرايته، وقد حلت فيه المملكة محلها وكان أحق بها وأهلها..." [1].

ورغم أن السلطان الحسن الأول استقبل بحفاوة كبيرة من الجماهير، والتف حوله أهل الحل والعقد، وبايعوه مبايعة شرعية، لكنه سرعان ما وجد نفسه أمام تحديات كبيرة[2]، وبدأ عهده باضطرابات[3]، و إذا اضطر للتوجه إلى فاس بعد مضي أيام فقط عن توليته، وهذا لقطع خطر الفتنة التي تسبب فيها بعض أرباب الحرف من سكانها، والذين تمردوا على " الأمين المدني" بنيس المكلف بالضرائب[4].

ويذكر تقرير عسكري فرنسي أن سبب هذه الاضطرابات منذ رفض ضريبة على أبواب العاصمة، وقد خرج السلطان الحسن الأول من فاس في 1874/05/17 واستقر مع جنوده في قصر الصيف، ومن هناك بدا يقصف المدينة بالمدفعية، فتم القضاء على هذه المقاومة، و قد تقدمت مجموعة من الأعيان لزيارة معسكر السلطان من أجل الشفاعة، فقبل بهذه الشفاعة بعد تسليم المتهمين الرئيسيين، وكانت حصيلة هذه الحملة 100 قتيل في صفوف المتمردين، فضلا عن الخراب الذي أصاب المدينة.[5]

كما تجهز السلطان الحسن الأول لرد فتنة أخرى تزعمها أبو العزة الهبري وقد كان هذا الأخير يمارس السحر، فتبعه البعض، لذلك قرر السلطان محاربته بعدما اقترب من أطراف الأيالة، فنهض من فاس منتصف رجب سنة 1291هـ الموافق لـ 1874م، واستطاع القضاء علية وعلى بعض أصحابه[6]، كما توجه السلطان إلى بني سادان وآيت شعر وسن فأوقع بهم، وقتل وأسر حتى عادوا

---

[1] – الحسين بن طيب بن اليماني بوعشرين، التنبيه المعرب كما عليه الآن حال المغرب، السفر الأول، تقديم وتصحيح محمد المنوي، ط1، الرباط: دار النشر المعرفة، 1994، ص 21.

[2] – اسماعيل بن محمد الرشيد، جلاء الظلام الدامس في موجز تاريخ المغرب إلى عصر محمد الخامس، ط1، الرباط: مطبعة فضالة، 1957، ص 143.

[3] - Cambon, op-cit, p-89.

[4] – تذمر الدباغين من سياسة الحاج محمد بنيس، ومن الكوس لأنها غير شرعية ولأن بنيس كان أمين الأمناء.

[5] - A.M.G 1h1, rapport N 63, alger le 19/06/1874

وينظر أيضا: بن محمد الرشيد، المرجع السابق، ص 43.

[6] – الناصرى، المرجع السابق، ص 142.

تائبين فعفا عهم مقابل أداء ألف مثقال وزيادة أربع مئة من الخيل، ثم تقدم السلطان إلى تازة[1]، حيث قدمت عليه وفود القبائل.[2]

ومن الحملات الهامة للسلطان تلك التي خرج منها فاس باتجاه مكناس وهي حملة سبق التحضير لها بتجهيز لجيش بحوالي 1600 بندقية، وعشرة قناطير من البارود، إضافة إلى 360 سرجا و600 كسوة للعسكر، واستعان السلطان في هذه الحملة بعمه المولى الأمين بن عبد الرحمن، حيث أرسله لجمع عساكر الثغور، وحشد قبائل دكالة وتامستا والغرب وبني حسن وغيرهم، وكان خروج في ربيع الأول من عام 1294هـ/الموافق لـ1877م.

وإن كان السلطان قد اهتم بتطوير الجيش لمواجهة التحديات الأوربية بإرسال البعثات إلى الخارج لدراسة أصول الحضارة المعاصرة، واهتمامه بتدريب الجيش وتزويده بأحدث الأسلحة والعتاد، إلا أنه أعطى حيزا هاما من اهتماماته للعمل على تطور الأمن داخل البلاد والعمل على ضمان وحداتها بالقضاء على الانشقاقات واستئصالها بواسطة الحملات العديدة التي وصل عددها تسعة عشر حملة. وأما عن أسباب القلاقل التي قامت في العديد من مناطق المغرب فهي متنوعة فمنها أسباب سياسة، أو خلاف داخلي بين زعماء القبائل والعشائر[3].

وقد تركزت الكثير من هذه القبائل في الجبال، فكانت بسبب ذلك عسيرة الاختراق[4].

---

[1] – تازة من أقدم المدن المغربية، تقع وسط قبيلة غياثة في منتصف الطريق بين فاس ووجدة، فهي موقع جبلي بين الأطلس المتوسط وجبال الريف.

انظر: ابن العربي المرجع السابق، ص 99.

[2] – الناصري، المرجع السابق، ص 142.

[3] – بن محمد الرشيد، المرجع السابق، ص 144.

[4] – ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي نور الدين السعودي، ومراجعة وتقديم، إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، ط1، المغرب: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985، ص 59.

لكن خلافاتها مع المخزن لم تشجعها على الاستنجاد بدولة أجنبية طلب السلاح قصد التحرر من نفوذ السلطان، لأن في ذلك اتهاما لها بالكفر والردة، وبالمقابل فإن السلطان لم تنقطع بينه وبين رعيته شعرة معاوية[1].

والملاحظ أيضا أن الحملات التأديبية لم تكن تنطلق أبدا عندما يكون مرد الأمر إلى دوافع محلية لا تعني في حد ذاتها شق عصى الطاعة.

وعند وفاة السلطان الحسن الأول عقدوا البيعة لابنه عبد العزيز[2]، بتادلة ولصغر سنه، وقلة خبرته فقد قام بتدبير شؤون المملكة الحاجب لسيد أحمد بن موسى[3].

ولم يعرف عهد عبد العزيز تطورا إيجابيا بل تدهور في الجانب السياسي والأمني والاقتصادي، رغم اندفاع هذا الأخير في طريق الإصلاح بتشجيع من وزير حربية المهدي المنبهي، وبعض المستشارين الإنجليز[4].

وانتقل المغرب من عهد تميز بالحفاظ على استمرار قوة المخزن، كما كان الحال في عهد الحسن الأول، إلى عهد جديد ميزته تراجع قوة المخزن، وظهور الانتفاضات الإقليمية وتسيب الأمور بتولي الحكم من لا أهلية له، وبتبذير ثروات البلاد والاستدانة من الأجانب، وتزايد التدخلات الأجنبية[5]، وكانت سياسة الإصلاح وتحديث الدولة في عهد عبد العزيز، وما صاحبها من ثورات دور في تعميق الأزمة والضعف، وذلك بامتناع الكثير من القبائل عن دفع الضرائب وإفلاس الخزينة، كما زادت

---

[1] – مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، 1280 – 1511 / 1865 – 1894، تقديم عبد الوهاب بن منصور، الرباط، المطبعة الملكية، 184، ج1، ص 24.

[2] – هو نجل السلطان الحسن الأول من أم جركسية هي لالا رقية، وكان وليا للعهد بدل أخيه مولاي محمد، وأعلنت بيعته عن وفاة والده وعمره لا يتجاوز 14 سنة، عن طريق باحمد بن موسى الذي تولى الوصاية على العرش.
ينظر سعيد الله، المرجع السابق، ص 82.

[3] – أرنو، المرجع السابق، ص 70-71.

[4] – عبد الكريم محمود غربيين، تاريخ العرب الحديث، ط2، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1987، ص 183.

[5] – علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894 – 1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية (ط2، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1994)، ص 27.

الحاجة إلى المال سواء لتجسيد سياسة الإصلاح أو تجهيز الجيش لمحاربة بعض المغامرين كالروكي[1]، (**بوحمارة**) في المغرب الشرقي، والريسلولي[2]، في الشمال الغربي للمغرب[3]، ومن الأسباب التي ساهمت في ضعف المغرب، هي أخلاق بعض كبار القادة، خاصة من كان منهم في الجنوب، فقد كان بعضهم يحكمون أقاليمهم حكما إقطاعيا واعتبروا أنفسهم حكاما مستقلين على مستوى أدنى من السلطات، ورفضوا الاعتراف بالسلطان كما عمد بعضهم بعد عام 1912 إلى الانضمام لصفوف الفرنسيين[4].

وفي مقدمة الأقاليم التي رفعت لواء التشويش، وعرفت اضطرابات إقليم الغرب[5]، ودكالة[6]، والشاوية[7]، وهي الأقاليم التي ازداد التنافس الأوربي عليها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومما زاد في ضعف المغرب، وهو شخصية عبد العزيز الضعيفة حيث انقاد إلى نصائح المستشارين الأجانب، فاندفع تحت تأثير الإغراء إلى الاهتمام بمجالات اللهو التي وصلت إليها أوربا[8].

وبالتالي فإن أوضاع المغرب المضطربة سياسيا بهجوم الفرنسيين، واجتماعيا نتيجة عواقب تغيير النظام الجبائي، سرعان ما أدت إلى وجود عدة أزمات. وأمام الإفلاس اضطر المغرب يسير تدريجيا نحو الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل التنافس الأوربي.

---

[1] – شخصية بربرية معربة تدعى جيلالي بن دريس الزرهوني اليوسفي، أصله من قرية أولاد يوسف في البزرهوة، درس في مدرسة الطلبية المهندسين، ثم أصبح كاتب لمولاي عمر أخ السلطان عبد العزيز.

ينظر:

Combon OP cit p.119.

[2] – هو أحد معارضي سياسة مولاي عبد العزيز ينتمي إلى عائلة محترمة ولد وأنشأ في بني عروس، وقد عارض مشروع اصطلاحات التي تقدم بها السفير الفرنسي "روني" في 1905، كما عارض مؤتمر الجزيرة الخضراء توفي في رمضان 1343هـ/ الموافق لـ 10 أفريل 1925، ينظر: حركات، ج3، المرجع السابق، ص 302.

[3] – الناصر، المرج السابق، ص 38.

[4] – لاندو، المرجع السابق، ص 25.

[5] – إقليم الغرب يطلق هذا الاسم على الناحية الكبرى الممتدة حول ضفتي سبويين مثلث طنجة – فاس – القنيطرة، ويعد هذا الإقليم من أخصب الأقاليم، ينظر: بنعبد الله، المرجع السابق، ص 204.

[6] – دكالة هي اسم يطلق على مجموعة القبائل القاطنة بالناحية التي تفصل الشاوية عن عيدة والرحامنة، ينظر: المرجع نفسه، ص 129.

[7] – الشاوية اسم يطلق على مجموعة القبائل التي تستقر بساحل محيط بين هلال، ينظر: بنعبد الله – نفس المرجع، 238.

[8] – الخديمي، المرجع السابق، ص 32.

ثانيا: اقتصاديا:

كان المغرب الأقصى في منتصف القرن التاسع عشر، لم يعرف النشاط الاقتصادي تطورا كبيرا في هياكله طيلة هذا القرن[1]، بل تدهور ولقي على وضعيته القديمة في مواجهة التقدم المدهش والمتنامي لأوربا في التجارة والصناعة معا، وقد ذكر هذه الأوضاع كتاب الاستقصا خلال العبارات التالية:" اعلم أن أحوال هذا الجيل الذي نحن فيه قد باينت أحوال الجيل الذي قبله غاية التباين، وانعكست عوائد الناس غاية الانعكاس، وانقلبت أطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع متصرفاتهم، لا في سككهم، ولا في أسعارهم، ولا في سائر نفقاتهم بحيث ضاقت وجوه الأسباب على الناس، وصعبت عليهم سبل جلب الرزق والمعاش[2]".

وقد شكلت زراعة الحبوب وتربية الماشية الأنشطة الأساسية للسكان، غير أن الأدوات المستعملة كانت بسيطة، ولم تكن التقنيات المورثة عن الأجداد تكفي لإنتاج غلة كبيرة[3].

إن هذه العوامل الطبيعية والبشرية، هي التي جعلت الإنتاج الزراعي يعاني التذبذب، في مابين 1872-1873 كانت هناك محاصيل هامة، أما في 1878 فكانت محاصيل سيئة للغاية بالإضافة إلى هجوم أسراب الجراد، وقد كان لذلك أثر مباشر في ارتفاع أسعار القمح التي زادت بنسبة 300% في بعض الأسابيع[4]، أما عن المحاصيل الزراعية التي اشتهر بها المغرب فمنها إنتاج الكرنب والجزر واللفت والحمص، إضافة إلى العدس والفول وغيرها من البقوليات[5]، وبالنسبة لزراعة القطن التي عرفت تراجعا سرعان ما عرفت قفزة نوعية بفضل المفاوضين من مانشستر عندما كان التموين الأوربي والأمريكي في انحطاط من جهة[6]، ومن جهة ثانية فإن تطور زراعة هذا نوع يعود إلى تشجيع

---

[1] – عياش المرجع السابق، ص 51.

[2] – الناصري، المرجع السابق، ص 289.

[3] – عياش، المرجع السابق، ص 51.

[4] - Jean louis – miege de maroc et l'europe 1830 – 1894, les difficultes T.3 (paris : presse universitaire de France 1962, p 383.

[5] – حركات، ج3، المرجع السابق، ص 498.

[6] - Lugan, op-cit, p.211.

ودفع من بريطانيا وذلك من خلال التوجيهات التي كان يقدمها "هاي"[1] للسلطان، كما اشتهر المغرب بتنوع الأشجار المثمرة، كأشجار الزيتون التي استأثرت بمساحات واسعة على السواحل ومنطقة الريف، والبرتقال واللوز والجوز والتين.

كما تميز المغرب بثروته الحيوانية ووفرتها مثل الأغنام والماعز والبقر والخيل والبغال[2]، وقد ساعدت وفرة الثروة الحيوانية على تصدير أعداد هامة من الأبقار نحو الدول الأوربية، فكانت بريطانيا تستورد نسبة هامة من الأبقار خاصة باتجاه منطقة جبل طارق.[3]

وإن كان النشاط الزراعي والرعوي نشاطا أساسيا للسكان، ويتمتع بإمكانيات طبيعة هامة، من خصوبة التربة وتنوعها وغناها، مما سمحت بوفرة الحصاد وإنتاج أفضل للخضر[4]، غير أن هذا القطاع لم يتطور كثيرا للأسباب طبيعة كتذبذب المناخ أو موجات الجراد كما حدث لجنوب المغرب عام 1878م[5]، وبشرية بسبب عدم توجيه المخزن عناية خاصة للقطاع، الأمر الذي يفسر إحجام الفلاحين على العمل لزيادة الإنتاج، في الوقت كان فيها المخزن حريصا على تحصيل الضرائب من هؤلاء الفلاحين[6]، ومما لاشك فيه أن مثل هذا الأمر لا يشجع الفلاح، الذي يرى أن ثمرة عمله لا ينالها في ظل فوقى الضرائب.

أما بالنسبة للصناعة، فإن هذا القطاع لم يشهد هو الأخر تطورا يثير الانتباه رغم حماس السلطان للإصلاح، ورغبته في إقامة بعض المصانع، ووفرة المعدنية[7]، كالحديد والذهب والفضة في

---

[1] – هو السير "جون هاي دراموند هاي" ولد يوم 01 يونيو 1816، وتوفي في 17 نوفمبر 1893 عاش في المغرب ممثلا لبريطانيا العظمى مدة تقرب من نصف قرن، وكانت له صداقة متينة مع سلطان المغرب، وهو الذي اقترح على المغرب وعلى حكومته عقد مؤتمر دولي خارج المغرب للنظر في مشكلة الحماية القنصلية، ينظر:

– عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 (ط2، الرباط، المطبعة الملكية، 1985)، ص 19.

[2] – إبراهيم حركات، ج3، المرجع السابق، ص 498.

[3] – روجزر، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، ترجمة ودراسة وتعليق د.يونان لبيب رزق، ط1، المغرب، دار الثقافة، 1981، ص 229..

[4] - Abdelkhalek benramdan, le maroc et l'occident, 1860 – 1947. Paris : ed karthala, 1997, 02.

[5] - Miege, op-cit, T.3, P.383.

[6] – حسن صبحي، المرجع السابق، ص 115.

[7] – إبراهيم حركات، ج3، المرجع السابق، ص 502.

مناطق درعة وسوسة[1]، إضافة إلى الفحم والنحاس، لكن استغلالها كان جزئيا وغاليا بوسائل بدائية[2]، واشتهر المغرب بالصناعات البدوية التي اشتملت على الصوف والطرابيش وثياب الكتان والسروج، والأواني النحاسية والحلي ومنتجات الذهب والفضة والأسلحة والزرابي وغيرها.

أما المدن التي تركزت بها الصناعات، فأهمها فاس التي اشتهرت بالصناعات تليها تيطوان التي عرفت بصناعة خيام الجيش والمخزن وصفائح الخيل والمسامير والذخيرة وسلاح القنابل والكبريت[3].

حاول السلطان الحسن الأول تطوير أوضاع المغرب، اتجه إلى إعادة تشغيل معمل السكر سنة 1893م، حيث بذل فيه السلطان أموال طائلة واستقدم له اختصاصيين من أوربا لبنائه، وهذا بمدينة مراكش، ومعمل القطن عام 1891م، في نفس المدينة، وقبل هذا المعمل الزجاج بضواحي طنجة عام 1875م[4]، وفي ظل التهديدات الخارجية، لاسيما من قبل فرنسا اهتم السلطان الحسن الأول بصناعة الأسلحة، وذلك بناء معمل للسلاح بدأت به الأشغال عام 1891م، وكذا بصناعة البارود في كل من فاس، مكناس، الرباط، وطنجة ومعمل صناعة القرطوس[5]، اهتم السلطان بإصلاح الأبراج لكل من طنجة، وبناء خزائنها المعدة للخزينة وتركيب مدافعها، وكان ذلك على يد بعض المهندسين الانجليز، كما بنا برجا جديدا في الرباط سمي بالبرج الكبير أو العظيم، أو البرج الألماني[6]، وشهدت مدينة الجديدة بدورها إصلاح لأبراجها وأسوارها[7]، وتبقى النتائج المحققة في المجال الصناعي، دون مستوى الطموحات المغربية إذ لم تلبي حاجات المغرب الصناعية[8]، ولعل من أسباب ذلك هو تراجع السلطان عن الكثير من المشاريع التي أطلقها من جهة، والتنافس الأوربي على إحراز

---

[1] – كانت هناك محاولات للإستخراجها واستغلالها، لكن الخوف من التنافس الأوروبي جعل السلطان الحسن الأول يغض الطرف عنها، ينظر:

– خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، 1856 – 1886، ط2، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1997، ص 407، 408.

ابراهيم حركات، ج3، المرجع السابق، ص 503.

[3] – مرجع نفسه، ص 503.

[4] – محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ط1، الرباط، مطبعة الأمنية، 1973، ج1، 76-77.

[5] – مرجع نفسه، ص 65.

[6] – سمي بالبرج الألماني لأنه بني علي يد المهندسين الألمان.

[7] – محمد المنوني، المرجع السابق، ص 503.

[8] – ابراهيم حركات، ج3، المرجع السابق، ص 503.

تلك المشاريع، وحتى داخل الجهاز الحاكم، كان هناك تيار يعمل على إفشال الإصلاحات، وهذا كله عجل بإفشال هذه المشاريع في نهاية المطاف[1].

أما قطاع التجارة فقد عرف نشاطا كبيرا سواء بالنسبة للتجارة الداخلية أو الخارجية، وهذا نتيجة تقدم المواصلات في الخارج، والتسهيلات المحلية المتوجة من قبل الحكومة المغربية[2].

وكانت التجارة المحلية تتم من خلال الأسواق الأسبوعية والبوادي والأسواق اليومية والمعارض، اشتهر في هذا المجال خط التبادل بين تطوان وفاس ثم تافيلالت[3]، وأما التجارة الخارجية فتم عدة دول أوربية، خاصة فرنسا، إسبانيا[4]، وقد تمكن المغاربة من التموقع فيها بشهادة أحد الرحالة التونسيين، وهو الشيخ بيرم الخامس، فعنه ينقل المنوني شهادته: ولهم–الغاربة– اليد الطولي في التجارة بحيث أن التجارة داخل المملكة– أغي غير المراسي التي على البحر هي بيد الأهالي، ويرسلون منهم إلى أقاص الممالك المعطاة الأشغال التجارية ووصلها بمملكتهم، حتى لا تكاد تجد مدينة شهيرة للتجارة في إحدى قارات أوربا وأسيا إلا وفيها من تجارتهم من له مزيج الزواج والثورة ولهم براعة في إدارة التجارة يناكبون بها الأوراباويين...[5]

وبالنسبة للمواد المستوردة فمنها السلاح، السكر، الشاي، والبن والمنسوجات الصوفية والقطنية والحريرية وشموع الإنارة والغاز والملابس ونال الشاي والسكر حصة لا بأس بها من الواردات، فاحتل الأول المرتبة الثالثة سنة 1890، وشكلت نسبة واردات السكر في نفس السنة 20% من الاستيراد ثم ارتفعت إلى 25% عام 1894 من السلع المستوردة.[6]

وواجهت التجارة صعوبات، وتعرضت لهزات مختلفة، فمثلا نتج عن تحرير التجارة من كل قيد نمو صادرات الحبوب والصوف، فارتفعت أسعار هاتين المادتين الحيويتين، بالمقابل كسدت سوق المواد

---

1 - Mieage, OP-cit, T3, p.109.

2 – المنوني، المرجع السابق، ص 79.

3 – عياش، المرجع السابق، ص 54.

4 - Lugan, OP-cit, p.210.

5 – المنوني، المرجع السابق، ص 79-80.

6 – مرجع نفسه، ص 301.

الصناعية التقليدية كالنسج والجلد والمواعين المعدنية، وانخفضت أسعارها في الوقت الذي كان يزداد الطلب على المكونات الجيدة لشراء المستوردات الأوربية على حساب الممنوعات المحلية.[1]

وبالتالي فإن قطاع التجارة قد عكس هو الأخر صورة من الواقع المغرب الضعيف والمتناقض، فالجوء إلى الضرائب، وتأديب القبائل، كان يقابله الإنفاق بصورة الإسراف من خلال بناء أفخم القصور الموجودة اليوم في المغرب الأقصى على غرار الدار العالية بفاس[2].

ثالثا: اجتماعيا:

إن الشعب المغربي مثل باقي شعوب العالم يتميز بنوع تركيبة البشرية التي تضم البربر ويعتبرون من أقدم العناصر التي سكت المغرب، إضافة إلى العرب والزنوج واليهود والأندلسيون وكذا الأوربيين[3].

ورغم هذا التنوع الديمغرافي فإن القاسم المشترك بين هذه العناصر هو الوحدة الاجتماعية، إذ غالبا ما تجتمع عدة عائلات في مجموعات أوسع هي القبائل من أجل الحفاظ مثلا على استعمال المراعي، أو الدفاع عن الأراضي الصالحة للفلاحة، ويجتمع رؤساء العائلات في تجمع يسمى اليوم "الجماعة"[4].

وقد استفاد المغرب من هذا التنوع في المجال الاقتصادي، فمن هذه العناصر من نقلت معها فنون، وحرف، ولذلك تميز الأندلسيون مثلا سيطرتهم على الثورة والتجارة، وشكلوا نسبة هامة من

[1] – العروي، المرجع السابق، ص 150.
[2] – الناصري، المرجع السابق، ص 145.
[3] – عياش، المرجع السابق، ص 30-32.
[4] – مرجع نفسه، ص 33.

المجتمع المغربي، عددا ومكانة مادام أن هؤلاء كان منهم العلماء والقياد والباشاوات والتجار يليهم اليهود[1]، وتميزوا خاصة بالصناعة والتجارة[2].

ويضاف إلى هذه العناصر الأوربيين الذين وفدوا على المغرب كنتيجة للانفتاح المغرب، والتسهيلات الممنوحة من السلاطين المغاربة المتأخرين خاصة فيما تعلق بمسألة الحماية القنصلية[3]، لفئة التجار، وهذا ماساهم في تطور أعدادهم بالمغرب بشكل سريع، والجدول التالي يعكس ذلك التطور:

السنة	العدد
1832	200 أو 250
1858	700
1864	1360
1872	1650
1880 -1877	3000
1890	6000
1894	9000 أو 10000

وكان الإسبانيون يمثلون في أواخر القرن التاسع عشر حوالي 90بالمئة من المهاجرين، وينتمي هؤلاء الأوربيين إلى عدد من الدول مثل إسبانيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وألمانيا، تزايد توافد الأوربيين نحو المغرب، خاصة بعد 1872م، قد أدى إلى ارتفاع نسبتهم في بعض المدن إلى مستويات كبيرة، بحيث أصبحت نسبة الأوربيين بطنجة عام 1872م تمثل 60% و 46% في الدار البيضاء سنة 1873م، ثم 52%.[4]

[1] – استطاع اليهود الانصهار في المجتمع المغربي، وأصبحوا جزءا من كناية خاصة من خلال وضيفتهم الاقتصادية، ينظر: بن الصغير، المرجع السابق، ص 293.

[2] – محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص 123.

[3] - Lugan, OP- cit, p.217.

[4] - Miege, op-cit.T3, p-285

فقد قدر عدد سكان المغرب عام 1866م، بنحو 08 ملايين نسمة[1]، وتميز المجتمع المغربي بعدة خصوصيات خلال هذه الفترة، من ذلك انقسامه من حيث الولاء السياسي إلى قسمين هما بلاد المخزن، وبلاد السيبة[2]، فالقسم الأول تشكل من القبائل التي ارتبطت بالمخزن وانتفعت من ذلك الارتباط باستفادتها من بعض الامتيازات، كحق استغلال الأراضي الزراعية، بينما القسم الثاني فتشكلت من القبائل المتمردة، أي التي لا تخضع للمخزن[3].

كما تميز المجتمع المغربي بسيطرة البورجوازية التجارية الثرية على المدن، التي كانت تضم المثقفين والموظفين والتجار والبقالين والحرفين الذين يشتغلون بالصوف والخشب والحديد والنحاس، ويشكلون مع عائلاتهم أكثر من ثلث سكان المدن[4].

وتميز المجتمع المغربي أيضا خلال هذه المرحلة بارتباطه الكبير بالمؤسسات الدينية أي الزوايا والطرق الصوفية، حيث كانت أعدادها كبيرة لاسيما مع نهاية القرن التاسع في القرى والمناطق الخالية والبعيدة عن هيمنة ومراقبة الحكومة[5]، ورغم الانفتاح الذي بدأ يعرفه المغرب خلال القرن 19 نتيجة للضغط الأوربي من جهة، والإصلاحات السلطانية من جهة ثانية، لكن ذلك لم يحل دون تمسك نسبة هامة من المغاربة بالعادات والتقاليد، وحتى البدع الموروثة عن عهد الانحطاط، فكان بعض أتباع الطرق يشدون الرحال إلى مراكز الطريقة الأصلية أو الأم كالدرقاويين[6].

إضافة إلى هذه الخصائص التي ميزت المجتمع المغربي، وكذا المشاكل التي كان يعاني منها المغرب في المجالات السياسية والاقتصادية، فإن المغرب ابتلى وفي مختلف جهاته، البوادي والحواضر بمحن،

---

[1] – عياش ألبر، المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي ومراجعة وتقديم – إدريس ابن سعيد وعبد الأحد السبتي، ط1، المغرب: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985ص 53.

[2] – كان في المغرب مناطق جبلية وصحراوية نائية تعرف ببلاد السيبة، وقد حاول الاستعمار أن يضفي على هذه الكلمة طابع الانفصال عن الوطن الأم، في حين أن مفهومه الحقيقي لا تعبدي المجال الجبائي، أي أن الخضوع للفروض الجبائية، ينظر:

[3] – عياش ألبر، المرجع السابق، ص: 103.

[4] – مرجع نفسه، ص 53.

[5] – حركات، ج3، المرجع السابق، ص 554 – 559.

[6] – نسبة إلى الطريقة الدرقاوية التي انتشرت في أنحاء الأطلس، وهناك طرق أخرى مشهورة منها الكتانية، والتيجانية، والقادرية، والعيساوية وكلها أثرت تأثيرا على سلطة، ينظر:
حركات ج3، المرجع السابق، ص 564.

وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر، حيث ظهر الطاعون، وانتشر الجوع، وغزا الجراد المغرب مابين 1810-1816م.

وعرف المغرب انتشار عدة أوبئة كما في سنة 1879م، إذ كان يموت بمراكش كل يوم 300شخص، حيث فقدت ربع سكانها على الأقل وقتل الجذري سنة 1888م، 6000 شخص في مراكش، وزادت الفواجع بهجمات أسراب الجراد سنة 1894م التي أتت على محاصيل الحقول والمزارع.[1]

ولم يختلف حال المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ عرفت سنة 1878م، خسائر كبيرة نتيجة الكوليرا، والتيفوس، مما تسبب في هلاك ثلاثة ملايين من المغاربة وقد أشار النصارى في كتابه الاستقصاء واصفا بإسهاب الأوضاع الصعبة التي ألمت بالمغرب من جراء هذه الكوارث قائلا... في هاته السنة تعددت المصائب والكروب، وتلونت النوائب والخطوب... مثل انحباس المطر... واجتيحت الناس، وهلكت الدواب والأنعام، وعقب ذلك الجوع ثم الوباء على ثلاثة أصناف: كان أولا بالإسهال والقيء في أوساط الناس بادية وحاضرة، ثم كان بالموت بالجوع في أهل البادية خاصة، هلك منهم الجم الغفير... وبعد ذلك حدث الوباء بالحمى في أعيان الناس وأماثلهم، فهناك منهم عدد كبير وفي هاته المسغبة مد النصارى أيديهم إلى الرقيق فاشتروه وكانوا يعاملون ضعفاء المسلمين بالصدقات والأفاقات، ثم تجاوز ذلك إلى شراء الرقيق منهم... [2]

وكانت حية لهذه الأمراض والأوبئة، عانت عدة مدن من الكوليرا[3]، كفاس ومكناس وأسفي والهويرة، فالأخيرة هلك منها في أربعة أشهر أزيد من 2000 شخص وبمدينة جديدة سنة 1878م، ونتيجة للأمراض الجدري والحمى هلك مابين 17 سبتمبر و16 أكتوبر 987 شخصا.[4]

---

[1] – التوفيق، المرجع السابق، ص 205، وأيضا:

Miege, OP-cit, T.3, P.397.

[2] - Archive du ministère étrangères Française orrespondance commercial, T2, rapport N15, casa blanca le 09/09/1878.

[3] – الناصري، المرجع السابق، ص 164 – 165.

[4] – بوشعراء، المرجع السابق، ص 163.

خلاصة الفصل:

وعلى العموم يمكن القول أن المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظل يصارع للأجل الحفاظ على سيادته لكنه لم يتطور بالشكل الذي يسمح له من مواجهة التحديات الداخلية، والاضطرابات الخارجية مثل تزايد الامتيازات القنصلية والتهديدات المختلفة.

الفصل الثاني:

العلاقات المغربية الأوربية

اتسمت العلاقات المغربية الأوروبية في عهد حسن الأول بالغموض لأن المغرب لم يكن في واقع الأمر يتعامل مع الدول منفردة ولكن مع شبه هيئة دولية كانت تقييم في طنجة طليلة الفترة التي تعنينا، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن العلاقات المغربية الأوروبية كانت في حقيقة الأمر مفروضة على المغرب[1]، وتكمن الصعوبة من ناحية أخرى، في طبيعة هذه العلاقات غير المتكافئة، لأن الدول الأوروبية لم تكن في علاقاتها تتعامل مع المغرب معاملة الند للند بل كانت تتصارع عليه.

إن العلاقات الأوروبية المغربية هذه على الأقل تختلف عن العلاقات الدولية التقليية المتعارف عليها لأن الدولة الأوروبية الواحدة لم تكن تستعمل هيئة دبلوماسية تسهر على رعاية مصالحها في المغرب ولكنها كانت تستعمل هيئة جماعية معقدة، وهي لا تتعامل مع وزارة الخارجية فقط، ولا من المخزن وحده ولكن مع عامة الشعب تقريبا من خلال نظام الحماية الدبلوماسية والقنصيلية[2].

ومن هنا فالوسائل التي وظفتها الدول للوصول إلى أهدافها كثيرة ومتنوعة، بعضها ظاهرة والبعض الأخر خفية.

وإذا كان لا بد من تحديد لوضعية العلاقات المغربية الأوروبية عند اعتلاء السلطان الحسن الأول العرش المغربي، ضمن المهم، أن نشير إلى أن مصالح الدول الأوروبية في علاقاتها مع المغرب لم تكن واحدة ومن هنا فإن اهتمامها بالمغرب لم يكن واحدا، وعلى هذا الأساس فمن المهم أن تحدد وضعية العلاقات بتحديد طبيعتها ووسائل وأهدافها.

طبيعتها العلاقات المغربية الأوروبية فقد كانت تجارية، سياسية، ومرد ذلك إلى اعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها موقع المغرب يمتاز والمطل علة واجهتين بحريتين مما يرشحه لأن يكون أطرف بمسائل عديدة، فهو جزء من مسألة البحر المتوسط خاصة في هذه الفترة بعد التطورات الهامة التي حدثت في المتوسط والت زادت من قيمة المغرب الإستراتيجية كشف قناة السويس التي جعلت الاهتمام بالمغرب يدخل أيضا في إطار الاهتمام بالطرق العالمية كإنكلترا وفرنسا ثم ألمانيا[3].

---

[1]- محمد العربي معيرش، مرجع سابق، ص 196.

[2]- مرجع سابق، ص 197.

[3]- محمد خليل فارس، مسألة المغربية، 1900-1912، مطبعة نهضة، مصر، القاهرة، 1961، ص 56.

كما أن موقع المغرب يمثل جزءا من المسألة الإفريقية خاصة ما وصلت القوى الاستعمارية إلى الحدود المغربية من الشرق والجنوب وبعدما صارت الأساطيل الأوروبية تطوف حول الشواطئ من الشمال والغرب[1].

وكانت طبيعة العلاقات التجارية مع المغرب في عهد الحسن علاوة على ما تقدم قد فرضتها التطورات الاقتصادية الأوربية من ازدياد عدد الدول الصناعية وتحسن وسائل الإنتاج وتضخمه وكذلك تراكم رؤوس الأموال وظهور سياسة الحماية، كأسلوب جديد من أساليب السيطرة على أسواق المستعمرات.

وهما زاد في إثارة الشهوات الرأسمالي الأوروبي إمكانيات واسعة لاستثمارات قد مشاريع متعددة، كالموانئ والسكك الحديدية والطرقات والمنارات والتلغراف وغيرها...[2].

وكانت وسائل العلاقات المغربية الأوروبية تقوم على دبلوماسية التكافؤ والمجاملة أحيانا ودبلوماسية القوة والضغط أحيانا أخرى، وفي إطار هذه الوسائل اشغل نام الامتيازات الأجنبية أو ما عرف بالنظام الحماية الدبلوماسية، أوسع استغلال إلى درجة أصبح معها يهدد كيان المغرب السياسي الاقتصادي[3].

وكانت أهداف العلاقات هي الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية، من ذلك مثلا: احتلال مراكز على الحدود الجزائرية والسواحل وكسب امتيازات اقتصادية، لأن الدول تكون أساسيا للإدعاءات ومشاريع مستقبلية، لأن الدول الأوروبية ككل، في عهد الحسن الأول، كانت تخشى إثارة المسألة المغربية للأسباب تعود إلى انشغالها بمسألة في إفريقيا والشرق الأقصى من جهة، ومن جهة ثانية، لأنها لم تكن تملك الوسائل الكافية لتحقيق مطامعها فيما إذا أثيرت هذه المسألة، والموقف الدولي لم يكن إذن يسمح بذلك لأن العلاقات الدولية لم تكن قد استقرت بعد على أسس واضحة بسبب المنافسة من جهة وظهور، قوى جديدة من جهة أخرى[4].

---

[1]- محمد خليل فارس، المرجع السابق، ص 56.

[2]- مرجع سابق، ص 56-58.

[3]- مرجع سابق، ص 56، 81.

[4]- مرجع سابق، ص 59.

إذا إرتيئنا أن نعالج علاقات المغرب مع الدول الأوروبية في عهد الحسن وذلك بتقسيمها إلى مرحلتين اثنين، تنتهي الأول عام 1880م، أي بعقد مؤتمر مدريد.

بحيث ركزنا في هذه المرحلة على نظام الحماية كموضوع كاد أن يطعن على سواه من المواضيع التي أثيرت في إطار هذه العلاقات.

أما المرحلة الثانية فتنتهي مع وفاة السلطان الحسن، وقد رأينا إن تركز خلالها على علاقات المغرب منفردة مع أكثر الدول الأوروبية مصالح في المغرب وأشدها اهتماما به هي: فرنسا، إسبانيا[1].

المبحث الأول: العلاقات المغربية الأوروبية إلى مؤتمر مدريد (1880م):

[1]- محمد خليل فارس، المرجع السابق، 59.

تختلف علاقات المغرب مع سائر الدول الأوروبية المهتمة به، من حيث زادت أهمية مصالحها، ففرنسا صارت علاقاتها نشطة في القرن 19م، بعدما أصبحت تربطها بالمغرب حدود مشتركة[1].

وأكثر من هذا فقد يحول المغرب مع جهات أخرى من إفريقيا وآسيا بالنسبة لرجال الجيل الفرنسي الذي كان سنة 1870م مثل الجزائر بالنسبة للجيل الفرنسي الذي كان سنة 1815م، إذ كانت تريد إكمال وضع يدها على المغرب العربي والطي بممتلكاته في إفريقيا السوداء[2]، ولو أن ذلك كان من أهدافها البعيدة، لأن فرنسا في بداية الفترة التي تعنينا كانت لا تزال متأثرة بعوامل كهزيمتها في حرب السبعين التي قلصت في نشاطها الاستعماري فترة من الزمن اشتغلت فيه بمداولتها جراحها التي خلقتها هذه الحرب، وكذلك توطيد أقدمها في الجزائر، علاوة على شخصية الحسن الأول الذي عرف إلى حد ما كيف يستغل الظروف الدولية والتنافس الأوروبي للحصول ولو على بعض ما يريد[3].

وافترض في البداية أن على المؤتمرين أن يصادقوا بدون مناقشة على جمع النقاط التي تمت المصادقة عليها خلال مباحثات طنجة، فلم يكن من السيد بركاش إلا أن قدم مطالب سنة 1879م مع التعديلات التي أدخلت عليها[4].

أما النقاش الذي تناوله هذا المؤتمر فقد انحصر تقريبا بين متصارعين اثنين، وهما ممثل المغرب السيد بركاش يسعى جاهدا للإخراج السماسرة في اختيار سماسرتهم محدودة[5].

---

[1]- صبحي حسن، مرجع سابق، ص 13-14.

[2]- المرجع نفسه ، ص 49-50.

[3]- محمد فارس، مرجع سابق، ص 72-73.

[4]- نستخلص هذه المطالب فيما يلي:

- تقوم الحماية القنصلية على أساس الشروط المستخلصة من معاهدة 1856م، واتفاقية 1861م، وتسوية 1863م.
- لكل واحد من الوكلاء القنصليين بالموانئ الحق في استخدام ترجمان وحارس وخادمين لا يؤدون أي ضريبة.
- ليست الحماية وراثية.
- يؤدي الرعايا الأجانب والمحميين العاملين، في الفلاحة الضرائب الفلاحية، ينظر: محمد فارس ، ص: 82.

[5]- بعد ذلك عدم اختيارهم من بينهم: موظفي الحكومة ولا من بين سكان البادية والمدن الداخلية، واجتنابا لما ينشأ عن ذلك من الإطلاع الأجانب عن أسرار البلاد، كان ممثلا لإنجلترا واسبانيا، يؤازران السيد بركاش، ينظر:

أما ممثل فرنسا فكان يسعى بدوره جاهدا من أجل عدم التنازل عن الامتيازات التي حصلت عليها بلاده إلى حد الساعة[1].

انتهى الصراع برجحان الكفة الفرنسية لأن الوفد المغربي كان عاجزا عن الدفاع بين جهل بركاش وأعضاء الوفد للغات المشاركين[2].

وهكذا أنهى المؤتمر أشغاله يوم 03 جويلية 1880م، بتوقيع اتفاقية حددت قانون الحماية والتجنيس في 18 فضلا.

ووضعت اتفاقية مدريد حد اللاعشوائية وخرق القوانين لأن المؤتمر اتفقوا على تأكيد نظام الحماية وإعطائه صبغة قانونية[3].

المبحث الثاني: علاقات المغرب مع فرنسا واسبانيا

Julien, le maroc Face P.P 33-34.

[1]- ناصر ممثلا إيطاليا وألمانيا ومثل فرنسا في مؤتمر مدريد. ينظر: صبحي حسن، ص: 56.

[2]- نشر جريدة المبشر في عددها 2223، بتاريخ الأربعاء 1881/05/18. اتفاقية مدريد، ينظر: ابراهيم حركات، ج3، ص ص: 275 - 284.

[3]- ابن عبود، المرجع السابق، ص: 87.

عرفت فترة الثمانينيات من القرن 19 تسابقا استعماريا كبيرا زادت في تنشيطه الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أوروبا 1881و1885م، علاوة على الرحلات الاستكشافية، والتوسع الاستعماري الأوروبي في مناطق كثيرة من العالم.[1]

فلا غرابة إذن، وفي ظل منطق القوة، أن لا تنطبق بنود اتفاقية مدريد وخاصة الفصول المتعلقة منها بمصالح المغرب.

وإذا بدا المغرب ضعيفا أمام الدول الاستعمارية التي تربطه بها علاقات وقت ذاك فمن الإنصاف أن نقول بأن تنافس الدول الأوروبية أصبح يشكل غطاءا واقعيا للمغرب، إذ صار استقلاله المهدد منذ حرب (إيسلي) 1844م، مرهونا باتفاق الدول المتنافسة عليه[2]، وخصوصا انطلاقا من المرحلة التي تعنينا. وهي المرحلة التي تميزت بما عرف بالمحافظة على الوضع الراهن، لكن ذلك لم يمنع أغلب الدول الأوربية التي يعنيها أمر المغرب من محاولة الخروج من دائرة المحافظة على الوضع الراهن بإثارة حوادث واختلاف أخرى بغية انتهاز الفرصة من أجل فرض الحماية عليه أو على أجزاء منه على الأقل.

أولا: علاقات المغرب مع فرنسا

[1] – كجنوب إفريقيا ومنطقة الهند الصينية، حيث الصراع بين فرنسا وإنجلترا، ينظر:
Miege, Louis jean le Maroc et l'euroupe ; 1830-1914, T.I.II.III. 1961 IV 1964 puf Paris 1961 – 1964. P 38.

[2] – محمد العربي معيزش، المغرب الأقصى في عهد السلطان حسن الأول، 1873 – 1894 / 1290 – 1311هـ، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ص ص: 215، 216.

كانت فرنسا أكثر الدول اهتماما بالمغرب إذ مع وصول الجمهوريين إلى الحكم[1] وسيطرتهم على الشؤون الداخلية، اتخذوا مواقف شديدة خارج أوربا. ووضعوا برنامجا خاصا بالمغرب منذ عام 1880م، ركزت فيه الجهود على نقاط ثلاث منها إنشاء سكة حديدية تربط الجزائر بالمغرب وذلك من تلمسان إلى وجدة في مرحلة أولى على أن يمدد الخط في مرحلة أخرى إلى فاس، وكذلك إنشاء تلغراف ومشاريع زراعية [2]. وبدأت المفاوضات في هذا الشأن مع المخزن.

وقد وكل العقيد (FLATTERS) بالتعرف على خط السكة الحديدية الذي تنوي فرنسا تمديده نحو الصحراء لكن سرعان ما اصطدم هذا المشروع بمعارضة السلطان فأوقفت اللجنة وأبعدت عن المنطقة التابعة للسلطان، وقعت اتصالات كثيفة – في هذه الظروف – بين الوالي الفرنسي العام بالجزائر وعامل السلطان السيد أحمد البلغيثي حول الخلافات القائمة على الحدود ومنها حركة أولاد سيدي الشيخ وموقف السلطان منها، كان انتباه فرنسا منصبا على الشؤون التونسية وكذلك مدغشقر وأفريقيا السوداء والطونكان (شمال الفيتنام)، لكن ذلك لم يمنع (أورديقا) من التحرك في المغرب والسعي إلى إتباع سياسة تهدف في النهاية إلى فرض فرنسا حمايتها عليه، وهي الحماية التي أصبحت مؤكدة غداة احتلال فرنسا تونس، واتضح بأنها تريد كذلك ضم المغرب إلى ممتلكاتها في إفريقيا وإنشاء وحدة الشمال الإفريقي تحت رايتها. وصار المغرب منذئذ هدفا من أهداف السياسة الاستعمارية الفرنسية التي تبناها ساستها[3].

إذن لم تكن حرب (أسيلي) تقف وحدها وراء محاولات الإصلاح ولكنها جاءت لتدعمها، ذلك أن الأصوات الداعية لتحديث الجيش المغربي سبقت المعركة نفسها. وكان من بين المنادين بها، شهود العيان الذين ساهموا في المقاومة ضد الفرنسيين في الجزائر[4].

---

[1] – محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص 216.

[2] – توجهت بعثة مغربية إلى فرنسا (1879-1880م)، بقيادة علي المسفيري، وهو من كبار الفقهاء والأمناء السابقين، أنظر: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1985م، ص 271.

[3] – إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، 1420هـ – 2000م، ص 285.

[4] – الهادي النازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، من أقدم العصور إلى اليوم، ج2، عضو أكاديمية المملكة المغربية، د ط، ص 15.

وقد جاءت حرب تيطوان واعتلاء السلطان محمد للعرش المغربي لتعييد الفكرة إلى الوجود ويعطيانها نفسا جديدا لكون السلطان محمد نفسه أكثر اقتناعا من والده وأكثر تجربة في ميدان الإصلاح العسكري، فضلا عن دخول عوامل جديدة من أهمها المنتشرة في أوساط العلماء والفقهاء الذين اجتمع بهم السلطان وأشعرهم بالمسؤولية[1]، ومن بين النتائج التي وصلت إليها حرب تيطوان وهي خلق جو من التوتر في أوساط القبائل الثائرة.

فقد تواصلت الضغوط الخارجية وازداد حماس القنصل البريطاني (هاي) الذي أصبح صديقا كبيرا للمخزن والسلطان وكان رأيه يتلخص في أن مصائب المغرب كلها والإدعاءات الأوربية يمكن التخلص منها عن طريق الإصلاح، بحيث قدم ثلاث مشاريع ومخطوطات للإصلاح في أقل من عشر سنوات (1864–1868– 1873م) لهذا وقعت السلطة المركزية وعلى رأسها السلطان بين ناريين وكذا مواجهة العصبية القبلية والطرقية، الأمر الذي زاد في حاجة المخزن إلى تكوين جيش نظامي لتفادي كوارث جديدة ودعم الحملات الموجهة لإخضاع القبائل الثائرة[2].

وكانت مهام السلطان متنوعة، فهو رئيس السلطة التنفيذية ومطالب بالمحافظة على النظام، والسهر على الإدارة وحث تسيير أملاك العروشية وصيانة الحكم الموروث وكان تعيينه لقواد المدن والقبائل استجابة لهذه الأعراض فضلا عن جباية الضرائب وهو جعل السلطة المركزية تقوم على نظام القواد. ولم يكن نفوذ السلطان ممارسا على كامل التراب المغربي بنفس الفعالية، لذا فإننا نجد مناطق يطلق عليها اسم (بلاد المخزن) وتشمل على السهول والهضاب التابعة للمخزن وممرات الجبال الواصلة بوجدة وتافيلات ومناطق المدن ذات النشاط التجاري.

ومما تبقى من ذلك – أي المناطق الجبلية على الخصوص – فيطلق عليها (بلاد السايبة) وهي المناطق التي ترفض قبائلها الامتثال للسلطة المركزية. الأمر الذي يعني عدم تقديم الضرائب التي تعدد خلالها ما للخزينة.

لم يكن السلطان يخشى تمرد القبائل والتنكر لسلطة الدنيوية قدر خشية من المنافسين له في ميدان السلطة الروحية التي يتزعمها عادة الأشراف والزوايا والطرق الصوفية نظرا لما تملكه هذه

[1] – بن قايد عمر، أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى، قسم التاريخ، جامعة غرداية.

[2] – مصطفى الشابي، المرجع السابق، ص 24.

التشكيلات من تأثير على القبائل نفسها ومع هذا فلم تشكل سلطة الطرق خطرا على السلطة الزمنية والروحية في عهد الأسرة العلوية إلا في حالات ضعف المخزن[1].

لم ينجح المخزن نفسه من التناقضات والانقسامات وتباين وجهات النظر في السلطان محمد، لهذا نتج اتجاهان معارضان:

الأول: يناصر الإصلاحات الإدارية والاقتصادية .

الثاني: يرى بأن أي تغيير من شأنه أن يزلزل التركيبة الاجتماعية التقليدية للمغرب، كما أنه يرى بأن جل المصائب التي حلت بالمغرب أساسها الأمن و التسامح مع الأوربيين لذا فإن أصحاب هذا الاتجاه يحملون بقطع ثانية بالعنصر الأوروبي[2].

وقد كان للاتجاهين امتدادات في العائلات المخزنية الكبيرة، ولهذه العائلة ارتباطات مصلحية في تغلب أحد الطرفين على الآخر[3].

لهذا نتج أن السلطان محمد في ميدان الإصلاح فإنه حقق النتائج ولو كانت ضئيلة في ميادين مختلفة، فإلى جانب اعتنائه بالجيش من تنظيم وتسليح كما أنشأ المطبعة المحمدية التي كان لها الفضل في نشر الكثير من الكتب.

كان الاقتصاد في المغرب قائما على الزراعة و الحياة الرعوية (تربية المواشي) والصناعة الحرفية والنشاط التجاري، وعمل السلطان على إحداث غراسته قصب السكر بجنوب المغرب، ثم دعمها بتأسيس معمل للسكر.

أما الصناعة الحرفية فقد اقتصرت على ورشات محددة ذات الإنتاج و الاستعمال العادي (كطرز الزرابي وغيرها) إلى جانب الصناعات التجارية التي تتم في ورشات أكبر، ويتم الإنتاج فيها بالاستعانة بمجموعة من الحرفيين[4].

---

[1] – محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص: 43.

[2] – Miege, Le maroc I.III. P.109.

[3] – إن ما تسميه، Miege، بالتقدمي نسميه بحق إصلاحي.

[4] – Miege, Le maroc I. P.P. 108 – 109.

عرف الجانب الاقتصادي تضررا منذ عهد السلطان محمد، بسبب مزاحمته من طرف البضائع الأوربية، وهي البضائع التي كانت لا تضع إلا بعد معرفة اهتمامات السكان ، ونقل عينات – مما ينتجه المغاربة – إلى أوربا من طرف تجار خاصين يضعون وفقها بكميات هائلة لتغرق هي أسواق المغرب وتباع بأثمان أرخص فضلا عن الجودة والإتقان. وفي هذه الفترة بالذات بدأت التجارة تعرف تشاطا واسعا في المغرب على الرغم من صعوبة المواصلات وبطئها وتكاليفها ،مما نستنتج أيضا أن أسواق المدن والأرياف الداخلية حافظت على نشاطها بالرغم من زيادة النشاط التجاري البحري وازدهار التجارة في المدن الساحلية[1].

لما عرفه النشاط البحري الساحلي من تحسن، ولكن على حساب تجارة الصحراء التي بدأت تعرف تضررا مع زيادة منافستها من طرف التجارة البحرية وتطور المواصلات البحرية وسرعان ما أنعكس الوضع الجديد على النشاط الداخلي سلبا، وكان له أثر على الحياة الاجتماعية لأن ازدهار المدن الساحلية ساهم في ارتقاء الميسورين وامتد إلى أوساط الفلاحين والفقراء لكن ضغط القحط والأزمات، فكان أثرياء المدن العتيقة يبعثون مساعديهم أو ينتقلون للاستقرار وإقامة متاجرهم في مدن ساحلية كالدار البيضاء وطنجة خاصة ، تعود الأسباب إلى تواجد التجار الأوربيين الذين أصبح عددهم في تزايد مستمر، بخلاف مدن أخرى كالرباط وتطوان التي يقل فيها العنصر الأوربي[2].

إن أبرز ما توصلت إليه البعثة من نتائج هو وقوفها على أن ليس هناك ما يشير إلى أن (جول فيري) يفكر في دفع القضية إلى درجة القطيعة و التدخل لا لكونه يعارض (أورديقا) في مساعي في المغرب ولكن لأن الصعاب التي تواجه فرنسا في الفيتنام وكذلك الظروف الدبلوماسية لم تكن صالح فرنسا، وفي المغرب بالذات، لأن دسائس (أورديقا) المكشوفة والمتصاعدة منذ عام كامل ، أثارت مخاوف القوى الأوربية وحملتها على التحالف ضد الخطوة الفرنسية، ومن هذا تأتي استحالة إقدام فرنسا على عمل مسلح في المغرب عندئذ لهذا صارت سياسية الدول الأوربية في المغرب تقوم على تحالف طرفين لإيقاف مشاريع الطرف الثالث[3].

[1] – محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص 58.

[2] – Miege, Le maroc P.22.

[3] – صبحي حسن، المرجع السابق، ص 59.

لم يبقى لحكومة باريس يد من الوقوف عند هذا الحد والرضوخ إلى الأمر الواقع مؤقتا على الأقل فأقدم (فيري) على قطع الصلة بدسائس (أورديقا) وحذره في مذكرة بتاريخ 19 جوان 1884م، بأن حكومة الجمهورية لا تريد مشاريع في المغرب، وأمره في أن واحد أن يغير من لهجة Le réveil du MAROC وكذلك التزام الهدوء والليونة والحكمة. وما كان من (فيري) الذي اختار سياسة المحافظة على الأوضاع إلا أن قام بإبعاد (أورديقا) عن المغرب واستبداله بـ (FERAUD) [1].

اجتهد الساسة في فرنسا في تعيين شخص (فيرو) قنصلا لفرنسا نظرا لشعورهم بثقل المهمة الملقاة على عاتق رئيس الدبلوماسية الفرنسية الجديد في المغرب بعد تركة (أورديقا) الثقيلة، و قد وجد (فيرو) نفسه أمام مجموعة كبيرة من الصعاب فكان عليه أن ينشئ علاقات جديدة مع السلطات المخزنية ومع السلطان نفسه ، و قد نجح في ذلك كما عرف أيضا كيف يكون لنفسه شعبية بين المغاربة[2].

لكن السياسة الفرنسية الجديدة لم تعمر طويلا أمام تحديات ألمانيا، بعد تجديد التحالف الثلاثي (11 ماي 1887م) على الخصوص، ومواقف الدول الأخرى وكذلك السلطان، الأمر الذي دفع بفرنسا إلى مراجعة مواقفها في المغرب واستغل الطرف الفرنسي المعارض لسياسة (فيرو)، الفرصة لاسيما (Etienne) و(الكونت Dechavignac) ومن ورائهما الصحافة الفرنسية والصحافة الاستعمارية في الجزائر وصحافة طنجة وكذلك إدعاءات شريف وزان وأتباعه[3].

صارت فرنسا بعد هذه التطورات ومراجعة نفسها أكثر إصرارا من أجل العودة إلى سياستها في مطلع الثمانينيات (عهد أورديقا) وهي السياسة التي بدأت تميل إليها بالفعل بعد وفاة (فيرو) عام 1888م، ولعلى أبرز ما يمكن تسجيله بعد سنة فقط 1889م، هو ميلاد هيئة فرنسية تسمى (لجنة إفريقيا الفرنسية)، وتتكون من سبعين عضوا اختيروا بعناية بين رجال السياسة والفكر وضباط الجيش

---

[1] – عين الأورديقار، في ديسمبر، 1884، قنصلا ببوخارسيت، أم الشريف وزان، الذي مست سمعته كثيرا، فقد انتهى إلى السماح مع المخزن.

[2] – كان من أبرز مساعدي الفروى، الدكتور Linares، وهو من أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية، أنظر:
Miege , le maroc T.IV pp. 233-234.

[3] – نائب وهران في البرلمان الفرنسي.

والبحرية وكبار موظفي الحكومة و من مخالف الجمعيات الجغرافية و الاستعمارية والغرف التجارية و محرري الصحف وأصحابها[1].

وقد أخذت الجمعية تعمل على تنوير أذهان الفرنسيين بالمسائل الإفريقية ومنها المسألة المغربية.

عادت فرنسا من جديد إلى سياسة التحدي منذ مطلع التسعينيات وأكدت حكومتها بأن واحات فجيج إن عجلا أو أجلا ضمن التواجد الفعلي لفرنسا، وقررت شن حملة على المنطقة ابتداء من جويلية عام 1891 م.

لكن السلطان تشجع هذه المرة و بادر بمنافسة فرنسا في المنطقة ، فأقدم على تعيين قائد مغربي فيها وهو (محمد اوسالم) في شهر جانفي 1892 م، لم تجد فرنسا نفسها وحيدة هذه المرة في ميدان التحدي لأنها اصطدمت بمن هم أكثر جرأة لأن الحملة التي كانت متوقعة من طرفها، تأخرت بسبب ما طرا من أزمات في العلاقات المغربية الإسبانية، والإنجليزية وهما الأزمتان اللتان طغتا على سواها من أحداث وانتهتا تقريبا من وفاة السلطان الحسن الأول عام 1894م[2]، لمواجهة الاختلافات يثق الداخلية المتعلقة بالحكم والتسيير تقر البحث من أنجح السبل لإصلاح أوضاع المغرب المتدهورة فاستقر الرأي على الشروع في إصلاحات عميقة ضمن ميادين متعددة، فكان حظ السلطان الحكام على تشجيع العلماء والمتعلمين على الاهتمام بالتعليم والتعلم ولقد شكل الاحتلال الفرنسي لواحات توات في نهاية 1317هـ – 1900م، والتحركات الفرنسية على الحدود الشرقية من مملكته من تحقيق مستمر لاستقلال المغرب ومس بسيادة السلطان على أراضيه إلى جانب موضوع الإصلاحات الكفيلة بتقوية البلاد وسكينها من مواجهة التحديات الخارجية بكل أشكالها مجموعة قضايا من الأهمية مكان بالنسبة للمخزن الغريزي.[3]

في بداية 1905م، عرف المغرب ميلاد أول مجلس للأعيان يمثل بهذه المدن والقبائل لعب دورا كبيرا في مناقشة مشروع الإصلاحات، حاولت فرنسا فرضها على المغرب وفي رفض ذلك المشروع

---

1 – Miege le maroc T IV. P 237

2 – كان من بينهم أيضا G Hannoteau، وزير الخارجية السابق.

3 – علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، 1851 – 1947م، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، 2006، ص 27.

الذي تبنى للمغاربة أن الهدف منه هو فرض نوع من الحماية على المغرب، والملاحظة أن المؤلفات التي كانت في الفترة سكتت عن تحديد الأصول وأهمية هذا المجلس وبالتالي نتائج أعماله.[1]

وأن أشارت إليه بعض الكتابات الكلونيالية، فإنها لمحت إلى سلبيات، مع مهمته المخزن بأنه هو الذي خلقه كذريعة لرفض الإصلاح، وأنه تكون من أشخاص لا مسؤوليته لهم، أما المؤلفات المغربية فكان سكرتها يكاد ديكرت مطبقا، باستثناء محمد بن الحسن الحجوي الذي اهتم هو الآخر بسلبيات اجتماع ذلك المجلس موضحا وبأن أعضائه أصلحوا أمور إساءاتهم وفكروا منذ ذلك الحين في نوع من التغيير.

في حين أن بعض الكتابات المعاصرة لنا اعتبرت المجلس نواة لبرلمان عرفه المغرب مع مطلع القرن العشرين، ولم يرفيه آخرون إلا متكأ للحكم يتظاهر بالرجوع إليه عند الصعاب.[2]

كما شجع العديد من المثقفين من البلاد العربية على الاستقرار بالمغرب، فمنهم من استخدم بكيفية شبه رسمية في دواليب المخزن وكلف بمهام سياسته ودبلوماسية حساسة مثل عبد الحكيم التونسي الذي كان بمثابة المستشار القانوني للمخزن واضطلع بأدوار هامة في الدفاع عن المصالح المغربية لما كان له من دراية واسعة بخفايا السياسة الأوربية تجاه المغرب ومنهم من عمل على إنشاء صحف من المخزن كالأخوين "تمور" من بلاد الشام الذين أسسوا جريدة لسان المغرب، بطنجة سنة 1325 / 1907.[3]

ذلك أن الأهالي رفضوا جلوس المراقبين الأجانب مع الأبناء في دور الجمارك فنشبت انتفاضة، قتل أثناءها تسعة أوروبيين يعلمون بالمرسي وثم طرد الفرنسيين العاملين به، فقررت الحكومة الفرنسية احتلال المدينة.

وعلى إثر نجاح هجمتهم الدبلوماسية والمالية، أصبح الفرنسيون يعتقدون أن المغرب قد صار لقمة سائغة بالنسبة إليهم، مما أسهم في المزيد من التوتر بين البلدين خضوعها وأن محاولات التغلغل الفرنسي قد نشطت معتمدة على عمليات الاستكشاف والاستخبار بالقوة في حال استقرار

[1] – محمد القبلي، المرجع السابق، ص 503.

[2] – علال الخديمي، المرجع السابق، ص 28.

[3] – محمد القبلي، المرجع السابق، ص 504.

السلطان في اعتراضه على ما اعتبره الفرنسيون مشروع إصلاحات وبذلك بغرض حمايتهم عندئذ على المغرب، وبموازاة مع الأنشطة الدبلوماسية والضغوط الدبلوماسية.[1]

أمام هذا التطبيق كان رد فعل المغاربة حاسما ففي 28 ماي تسلم السفير الفرنسي رسالة من وزير الخارجية تبرعا المخزن من الاهتمامات الفرنسية وتؤكد على رفض مجلس الأعيان لأية إصلاحات، وأن السلطان لا يمكنه أن يخالف رأي شعبه.

وهكذا رفض المشروع الفرنسي من الأساس ودعا المغرب لعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء لن نبحث كثيرا في أسباب هذا التحول لأنه في نظرنا كان نتيجة منطقية ولم يكن أمرا مفاجئا، لأن أسباب هذا التحول، تكمن في الموقف.[2]

إن فكرة المؤتمر أوحي بها السفير الألماني (طماطا باخ) الذي وصل لفاس في 13 مارس من دعاة استعمال القوة.

لكن مواجهة رسائل، عبد الحكيم المزوغي ورسالة ابن سعيد السابقة الذكر ومواقف الأعيان لا تترك مجالا للشك في أن المغاربة كانوا يعرفون أين ينبغي أن تقف قافلة لمطالب الفرنسية لقد فشل المشروع لأن هدفه كان واضحا المقاربة منذ اليوم الأول للسفارة، وهو فرض السيطرة للفرنسيين على المغاربة والتحكم بمصير البلاد بدل أصحابها الشرعيين، وهذا ما نسبه إليه الكثير من المغاربة وحذروا منه، الأمر الذي جعل السلطان يخضع كل مطلب إلى استشارة مجلس الأعيان وبعد دراسة المشروع ردت الوفود ردا يكاد يكون متشابها إلى ما كان من اختلاف في أسباب الرفض والقبول للمقترحات.[3]

وفي الوقت نفسه نشطت الدعاية في استفسار الناس للجهاد وفي اتصال كبار العلماء وأعيان المدن والقبائل مما كان له أبلغ الأثر في انضمام المغاربة إلى جانب الحفصي الذي تفوت صفوفه وبسرعة وبانت عليه في أخذ البيعة من القبائل والمدن وكذا الانتصارات المتوالية على أنصار المخزن العزيزي، كما نشطت الاتصالات مع الخارج، بحيث راسل المخزن الحفصي سفراء الدول في طنجة

[1] – محمد القبلي، المرجع السابق، ص 506.

[2] – علال الخديمي، المرجع السابق، ص 46.

[3] – المرجع نفسه، ص 47.

وقناصلها، كما وجه بعض السفارات لأوروبا وربط العلاقات مع الصحافة بهدف الحصول على اعتراف الدولي.[1]

تميزت العلاقات المغربية الفرنسية في عهد المولى عبد الحفيظ بتوتر مستمر وجدال حاد إذ أصرت فرنسا على رفض واقع الاحتلال بينما استمدت من أجل انتزاع الجلاء ويمكن القول أن العلاقات الفرنسية في عهد هذا السلطان تتخلص في تلك المفاوضات الطويلة التي استمرت من سنة 1327 هـ/1909م، وفي سنة 1329هـ/1911م، بل إلى سنة 1330هـ/1912م، كانت مواضيع التفاوض تدور حول قضية احتلال الشاوية ومدينتي الدار البيضاء ووجدة ومناطق الحدودية، فالغاية التي كان يسعى إليها الفرنسيون بوضوح هي إدامة الاحتلال باستخدام الورقة المالية مع اشتراط وجود قوة مغربية تحل محل الجيش الفرنسي، خطط لأحكام المراقبة على المخزن، مارس الفرنسيون ضغوطا هائلة على السلطان سنت الصحافة الفرنسية حملة تسهيل ضده لتركيز صموده وبدل الجلاء كشفوا جيش الاحتلال من تدخلاته العسكرية كما فعل بمنطقة "زعير" في ربيع الأول 1328 هـ، مارس 1910م، ومحرم 1329هـ، يناير 1911م، وبلاد "تادلا" في جمادى الثانية 1328هـ / يونيو 1910م، وجهة أخرى قد شجع الفرنسيون بعض التمردات أمام هذه الضغوط بذل المولى عبد الحفيظ جهودا كبيرة لإخضاع القبائل وإلزامها بأداء الضرائب بانتظام بهذا الصدد ربط الاتصالات مع ألمانيا وإيطاليا للحصول على مساعدات والتأييد العسكري.[2]

وكان الحفصيون مستعدين للتحرك عند أول إشارة فأتيحت لهم الفرصة باحتلال فرنسا لمدينة وجدة في صفر 1325هـ، مارس 1907م، ودخولها الدار البيضاء ثم 1325هـ/ 1907م، ونشوب القتال بالشاوية فكان انعقاد البيعة للمولى عبد الحفيظ بمراكش في 1325هـ، وبعد مرور أحد عشر يوما على بداية الاحتلال وبعد خمسة أشهر انعقدت له البيعة بفاس بشروط من بينها استرجاع المناطق المحتلة وعدم تنفيذ الاتفاقيات المخلة باستقلال المغرب، وفي نفس نشاطات الدعابة الحفصية في استفسار الناس للجهاد وفي اتصال بكبار العلماء وأعيان المدن والقبائل، مما كان له أبلغ الأثر في انضمام المغاربة إلى جانب الحفصيين.[3]

---

[1] – محمد القبلي، المرجع السابق، ص ص: 509 – 510.

[2] – المرجع نفسه، ص 511.

[3] – ا محمد القبلي، المرجع السابق، ص 505.

مما أدى كل هذا إلى رفض الاقتراحات ولممارسة السيادة الوطنية الاستقلال الوطني ومعنى ذلك استمرار الضعف والتخلف وإثارة تنافس الأجانب على استقلال البلاد وإثارة المتاعب لها، لقد كان الحل الأخير هو الأهون في فترة انتقالية تأتي من الخارج عن طريق العون الدولي عن طريق الجميع، ولذلك اقترح انعقاد مؤتمر دولي لكننا نعلم أن الأوضاع الداخلية استمرت في تدهور بفعل التدخل الأوروبي السائر في الشؤون الداخلية، وأن الأوربيين لم يساعدوا المغرب.[1]

ثانيا: اسبانيا

أما فيما يخص اسبانيا، فهي وإن كانت لا ترقى إلى مستوى بريطانيا العظمى وفرنسا سواء من حيث النفوذ العسكري أو على المستوى الصناعي إلا أنها كانت تعتمد مع ذلك بعلاقتها التاريخية التقليدية مع المغرب، واعتبار لهذه العلاقات التاريخية ومراعاة للقرب الجغرافي واحتلال بعض النقط الإستراتيجية كسبتة ومليلية وبالإضافة إلى الجزر الواقعة قرب السواحل المتوسطية المغربية، فقد كان من شأن هذه الدولة أن تعتبر نفسها أحق من غيرها، بالاهتمام بالمغرب لولا أنها اتبعت سياسة ميدانية يكتنفها بعض الغموض، ذلك أن هذه السياسة تغلب عليها روح المغامرة إلى حد بعيد ومع ذلك فإنها تضطر إلى اللجوء إلى الحوار اقتداء بالدول الأوروبية الأخرى وخصوصا بريطانيا العظمى، كل ذلك يهدف التقليص من عوامل التوتر.

ذكر سفير فرنسا اسبانيا عام 1881م، أن الأخيرة قرارات اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيم وجودها في المغرب متى سمحت لها الفرصة بذلك.[2]

وكان للسياسة الاسبانية الجديدة، التي ترغب انتهاجها في المغرب ما يبررها، لأن مشاريع فرنسا بالصحراء وتدخلها في تونس أقيضت مخاوف اسبانيا. [3]

[1] – علال الخديمي، المرجع السابق، ص 52.

[2] – Miege ; le Maroc, t, IV, P20 – 47.

[3] – ازداد اهتمام الرأي العام الاسباني بالمغرب خاصة وإفريقيا عامة بعدها تخلصت اسبانيا من مشاكلها الداخلية.

لم تمضي سنة عن الحدث الأخير حتى عقد في مدريد (1882م)، مؤتمر للجغرافية الاستعمارية والتجارية انبثقت لجنة La société espagnol des africa-mistes et des colonisateurs.

وقد انتهت خطب ونشرات تقول بأن أي تهديد للمغرب هو تهديد ضد استقلال اسبانيا نفسها وأوضحت بأنها ضد احتلال فرنسا للمغرب واحتلال انكلترا الطنجة كما سعت اللجنة إلى دفع الرأي العام الاسباني للاهتمام بالمسألة المغربية.[1]

لم يكن الاتجاه الجديد صدى كبير، لأن الواقع الإسباني لم يكن يسمح بمثل هذه السياسة النشيطة كما لم يكن في صالح القيام بعمل ما في المغرب[2].

تغير موقف اسبانيا وسياستها التي صارت تقوم على أساس المحافظة على المغرب إلى غاية تحسن وضعيتها الدبلوماسية والاقتصادية.[3]، وهكذا فقد دعا "ديوسدادو" الحكومة من جديد والرجوع إلى مواقعها بين 1878م و 1880م، والممثلة في تأييد "هاي" للجهود الرامية إلى المحافظة على الوضع الراهن في المغرب.

وقد أثمرت هذه الدعوة مع نهاية 1883م، وبداية 1884م، تقارب وجهات النظر للوزيرين الإنكليزي والإسباني في طنجة[4]، كما سلكت اسبانيا سياسة المولاة للإنكليز للتعبير عن عدم رضاها عما كان يقوم به وزير فرنسا "أورديقا" من ممارسات في المغرب، ومع ذلك، ظلت اسبانيا متحفظة في آن واحد، من اللعبة الثلاثية للسياسة الأوربية الجديدة في المغرب والمتمثلة في تحالف طرفين لإيقاف مشاريع الطرف الثالث، لهذا كانت اسبانيا تبحث عن فرصة مواتية لتحرك في المغرب ما يبرر تحفظها

[1] – فارس محمد خير، المسألة المغربية، 1990 – 1912، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1961، ص 108.

[2] – كان في نية اسبانيا الاستيلاء على المغرب لكنها كانت أضعف بكثير من الدول الأخرى.

[3] – Miege, le maroc, t, IV, p.75.

[4] – محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص 237.

للإنسانية المحافظة على الوضع، لم تمنع اسبانيا عام 1884م، من فرض حمايتها على طرفاية لتقطع على فرنسا طريق التقدم نحو الشاطئ المغربي الجنوبي المواجه لجزر الكناري[1].

لم عرف التبادل التجاري بين البلدين تطورا، بل ظل ضعيفا مما جعل اسبانيا تأتي في المرتبة الرابعة بعد إنكلترا وفرنسا وألمانيا[2]. ولعل هذه المكانة التي لا تحسد عنها إسبانيا في المغرب هي التي جعلتها تعمل على المحافظة في الوضع الراهن، فصارت تميل أكثر نحو سياسة التقارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية الموجهة ضد فرنسا في أحوال كثيرة[3]، وهكذا فقد ساعدت المصلحة المشتركة لكل من اسبانيا وإيطاليا على إفساد خطط فرنسا في المغرب، لهذا ترى أن اسبانيا تؤيد طلب الحكومة المغربية في ديسمبر 1887م، لتعديل اتفاقية مدريد، ثم تفتح في أفريل 1888م، عقد مؤتمر دولي جديد يقصد مراجعة قرارات المؤتمر الأول، لكن المشروع لقي صعوبات وانتهى بالفشل.

استمر العداء يحيط بالحاميات الإسبانية في المغرب حال دون تحسين العلاقات بين البلدين، وقد ظلت الحوادث تكرر في هذه المناطق وفي منطقة مليلية على الخصوص، التي نشبت بها أحداث خطيرة عام 1893م، بالرغم من توقيع اتفاقيتين فيها بشأن الحدود المغربية الإسبانية عام 1891م.[4]

بدأت الأزمة في العلاقات بين البلدين إثر انتزاع الإسبان الإذن من السلطان بتوسيع حدودهم الترابية في مليلية، ولما هو بناء بعض المنشآت بجوار ضريح "سيدي ورياش" عمد السلطان إلى هدمها،

---

[1] – فارس محمد خير، المرجع السابق، ص 109.

[2] – المرجع نفسه، ص 107.

[3] – كان لحقد اسبانيا على فرنسا بخصوص المغرب، ولميول "Moret" أثره في عقد "موري" للاتفاق السري بين إيطاليا واسبانيا (4 ماي 1884)، والذي كان سببا في ربط اسبانيا بالحلف الثلاثي بطريقة غير مباشرة، وقد كان "موري" وزير خارجية اسبانيا، يود أن يضم اسبانيا إلى الحلف الثلاثي ولكن رئيس الوزراء كان يعارض، ينظر: صبحي، ص 63.

[4] – وقفت فرنسا ضده لأنها لم تكن واثقة في الحصول على ضمانات ولا مواجهته أطراف النزاع في مؤتمر دولي قد يطرح المسألة المغربية.

فتطورت الحادثة إلى حرب حقيقية بين القبيلة قلعية الزناينية من جهة والجيش الإسباني المدعم بالمدافع والامتدادات[1]، وثارت القبائل القاطنة على الحدود لنصرة إخوانهم من رجال الريف.[2]

لم تكن اسبانيا مستعدة لخوض غمار الحرب عامة مع المغرب، وكانت خشيتها كبيرة من تدخل دولي في قضيتها، لذلك أبدت رغبتها في إنهاء المشكلة مع السلطان وديا، ولم كن السلطان أقل رغبة من الحكومة الإسبانية في حسم النزاع وديا، لذلك نجده يرد على الاحتجاج الإسباني بإظهار أسفه لما حدث ثم راح يضغط على القبائل من أجل تهدئتها، بل إنه دخل ابتداء من يوم 29 فبراير 1894م، مع الماريشال "مارتينيز كامبوس" بمراكش في مفاوضات، لكنها لم تسفر عن أي اتفاق، نظرا لمطالب اسبانيا المجحفة التي تقضي بقمع حركات التمرد العامة بالقوة وتسليم الرهائن إلى اسبانيا، ومن حقبة أخرى كان السلطان يخشى أن يعرض نفسه وأسرته للأخطار القبائل.

وقد أعلن عجزه عن دفع الغرامة التي قدرت بخمسة وعشرين مليونا من الفرانكات[3]، دفع ذلك كله اسبانيا بالتلويح بخطر الحرب إذ فشلت بعثه "كامبوس" كما جاء على لسان الأخير وكذلك على لسان سفراء إسبانيا في الخارج[4].

لم يبق للسلطان أمام تهديد اسبانيا وضغوط فرنسا غير الرضوخ والقبول بعقد اتفاقية بين الطرفين، وكان ذلك في 05 مارس 1894م، وهي الاتفاقية التي وصفها "كامبوس" بأنها مشرفة لإسبانيا وللسلطان، ولكن الاتفاقية لم تكن في الواقع سوى شروط أملتها اسبانيا على المغرب.[5]

ومما لا شك فيه أن ما جاء يفي الاتفاقية، زاد مالية المخزن ارتباكا وأتاح الفرصة للدول من أجل زيادة نفوذها على حساب الاستقلال الحقيقي للمغرب، بالرغم مما ذاقه من محاولات السيطرة

[1] – إبراهيم حركات، المرجع السابق، ج3، ص 273.
[2] – حسن صبحي، المرجع السابق، ص 273.
[3] – كان "كامبوس" صحبة ثلاثة من الضباط والدبلوماسيين والتراجم، ينظر:
إبراهيم حركات، ج3، ص 274.
[4] – محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص 239.
[5] – حسن صبحي، المرجع السابق، ص 149.

التي جربتها الدول، بصورة أو بأخرى[1]، وزاد الأمور تعقيدا وفاة السلطان في 06 جوان 1894م، وعقد البيعة لابنه عبد العزيز، ولم يكن قد تجاوز السادس عشر من عمره، وقد فتحت بذلك صفحة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى كدولة تتداعى وتسير قدما في منزلق خطير كانت نهايته فرض الحماية الفرنسية 1912م.

خلاصة الفصل

نستنتج أن المغرب خلال القرن التاسع عشر ظل يوحي بصورة متقادمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي صورة تعكس إلى حد ما نوعا من الاحتراز كردة فعل على الأخطار الخارجية التي ما فتئت تتأكد بعد اجتياح بونابرت لمصر سنة 1213هـ،/1798م، واحتلال الجزائر 1246هـ/1830م، من قبل القوات الفرنسية، ولئن كان المجتمع المغربي قد التجأ إلى التمسك بالتقليد في المجال التعليمي، والثقافي تحصينا للذات ومن المؤثرات الخارجية، بينما سعى المخزن من جهته قدر الإمكان إلى تبني سياسة المماطلة في التعامل مع القوى الأجنبية واحتكار الأنشطة التي تقتضي لاحتكاك مع الغير كما هي الحال بالنسبة للتجارة، فإن الضغوط الشديدة المتعددة الأوجه التي مارستها كل من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، سرعان ما جعلت المغرب يتكبد أولى لهزائم الكبرى منذ القرن 10هـ/16م، ويقبل بإبرام معاهدات لا متكافئة تمس بالمصالح الحيوية لساكنته في سياق عالمي تحكمه الأطماع الاستعمارية.

[1] – في إيطاليا، سجل السلطان استياءه، بداية 1893م، من النتائج الضئيلة التي حققتها المكنية التي بنتها، وقد اضطر السلطان إلى غلقها في بداية عام 1899م.

وبذلك أصبحت الأوساط المخزنية وجزء من النخبة المثقفة مقتنعة بضعف جدوى المقاومة وضرورة نهج سياسة الإصلاحية للحفاظ على استمرار الكيان، خصوصا وأن عددا لا يستهان به من بلدان العالم الإسلامي، من تونس ومصر إلى قلب الدولة العثمانية، كانت قد سبقت المغرب إلى انتهاج المسار المقضي إلى الإصلاح.

كان على المغرب أن ينخرط منذ نهاية الأربعينيات في اتخاذ مبادرات إصلاحية شملت الميدان العسكري قبل أن تمتد إلى ميادين أخرى مثل الإدارة والاقتصاد والصناعة والتعليم.

الفصل الثالث:

انعكاسات المغرب الأقصى
وعلاقاته مع دول أوروبا المتوسطية
خلال القرن 19

المبحث الأول: التأثيرات الخارجية والتغلغل الأجنبي

تميزت الطرفية العامة على المحتوى العالمي عند بداية القرن الثالث عشر للهجري التاسع عشر ميلادي باتساع نطاق الثورة الصناعية ومؤثراتها المتعددة الأبعاد بفضل الانتشار المتلاحق لخطوط السكك الحديدية في مختلف بقاع المعمرة والتزايد المطرد الخطوط الملاحة الرابطة بين مراسي الدول الصناعية ومختلف البقاع التي ظلت مرتبطة بنياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العتيقة وكان المغرب يحكم قرية الحديد من أوربا بين الدول المتوسطية التي كان عليها أن تواجه تلك المؤثرات وتتفاعل معها بما يمكن أن يضمن لها البقاء والحفاظ على هويتها الثقافية والحضارية.

وفي هذه التحولات، كان المغرب قد حرص قبل بداية القرن التاسع عشر الميلادي على التثقيل من الاتصالات مع الأوروبيين إلى أقصى الحدود الممكنة لتفادي كل الأسباب الكفيلة بتمهيد سبل التهرب الأجنبي إلى البلاد. وفي هذا السياق، كلف المولى سليمان كتابة محمد بن عثمان سنة 1792/1206. بمهمة الاتصال بممثلي الدول الأجنبية في تطونا وقد شددت التعليمات السلطانية على إتباع مسطرة دقيقة حتى اشترط أن يتم التعامل مع الأجانب على طريق المكاتبة. لذا أصبح من الألزم على أعضاء الهيئة الدبلوماسية في طنجة أن يكاتبوا السلطات عن طريق كتابة تطونا[1].

والهدف المرتخي من تأسيس دار النيابة. ليس هو تفعيل التواصل مع مقتل الدول الأجنبية. بل على العكس من ذلك هو عرقلة ذلك الاتصال والتقليل منه إلقاء لكل ما يمكن أن ينتج عنه من تحقيق مكاسب لفائدة الأجانب الطامعين في خيرات البلاد.

وتمثل آلاف المواصلات الخطية المتبادلة على امتداد القرن التاسع عشر وسطح القرن العشرين الميلاديين بين هؤلاء النواب السلاطين وبين عدد كبير من أعضاء ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين في طنجة على اختلاف مراتبهم الدبلوماسية مصدرا مهما وغنيا بالمعطيات التاريخية الضرورية لرصد مختلف أشكال الضغوط التي تعرض لها المغرب ولتتبع جل مراحل التغلغل الأجنبي في البلاد إلى عهد الحماية.

لقد وضعت فرنسا كلا من بريطانيا وإسبانيا أمام الأمر الواقع حين أقدمت على غزو الجزائر ولم يبق أمام هاتين الدولتين إلا اختيار واحد قوامه بذل كل ما هو ممكن للحيلولة دون إنفراد أفرادها،

[1] – محمد القبلي، تاريخ المغرب تحس وتركيب، من تراث المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص158.

احتلال المغرب.وفي الوقت نفسه كان على بريطانيا أن تحرها في كل خطوة من الخطوات الراسبة إلى بلوغ الهدف على التوفيق بين مصالحها العليا بالمغرب وخارجه، أي في حوض البحر الأبيض المتوسط بالدرجة الأولى وفي أنحاء العالم بدرجات متفاوتة الأهمية، وعلى العموم فإنه مهما اختلفت الإستراتيجية التي قررت كل دولة من هذه الدول الثلاث أن نتهجها في تعاملها مع المغرب.[1]

فقد كان لها قاسم مشترك يجمع فيما بنها ويتمثل في ممارستها ضغوطا انفرادية تارة وجماعية تارة أخرى على البلاد نفسه خدمة لها الخاصة وبناء عليه فقد وجدت فرنسا في وضعيتها الجديدة كتجارة قوية مشتركة غير واضحة العالم مع القرب أحسن وسيلة لممارسة ضغوط متلاحقة وذات أشكال مختلفة على المخزن وخاصة بعدان وجد السلطان المولى عبد الرحمن نفسه ملزما بحكم أواصر الدين والجوار بمؤازرة السير عبد القادر.

أما فيما يخص إسبانيا فيها وإن كانت لا تر في إلى مستوى بريطانيا العظمى وفرنسا دواء من حيث النفوذ العسكري أو على المستوى الصناعي إلى أنها كانت تعتد مع ذلك بعلاقتها التاريخية مع المغرب. واعتبار لهذه العلاقات التجارية ومراعاة للقرب الجغرافي واحتلال بعض النقاط الإستراتيجية كاسبة ومليلة وبالإضافة إلى الجرز الواقعة قرب السواحل المتوسطية والمغربية. فقد كان من شأن هذه الدولة أن تعتبر نفسها أحق من غيرها بالاهتمام بالمغرب لواتها اتبعت سياسة ميدانية يكتنفها بعض النهوض ذلك أن هذه السياسة تغلب عليها روح المغامرة إلى حد بعيد ومع ذلك فإنها تضطر إلى اللجوء إلى الحوار إقتداء بالدول الأوربية الأخرى وخصوصا بريطانيا العظمى كل ذلك بهدف التقليص من عوامل التوتر[2].

المبحث الثاني: الأزمات التي واجهها المغرب الأقصى خلال القرن 19.

[1] – محمد قبلي، المرجع السابق، ص 459.

[2] – المرجع السابق، ص 460.

ساءت العلاقة تدريجيا بين المغرب وبين الحاكم العام الفرنسي في الجزائر نتيجة إصرار القبائل المغربية المتاحة للحدود الشرقية على مواصلة مؤازرتها للأمير عبد القادر الجزائري، وانتهت الأمور وفقا لما خططت له قوتها إلى نشوب معركة مغربية فرنسية غير متكافئة في وادي إيسلي سنة 1260هـ/1844م، فانهزمت فيها القوات المغربية المتكونة أساسا من مجموعات قليلة حاول السلطان عبد الرحمن بن هشام جاهدا أن يدفع بها الخطر الذي أحدق بالبلاد بريا على عادة إسلافه كما وصفت القوات البحرية مرسي طنجة والصويرة بالقبائل، فألحقت الأضرار بليغة بالمدينة ومحكماتهما وبخكم التهديد الذي شكله على هذا الوضع المقلق للمصالح التجارية والإستراتيجية لبريطانيا في المغرب اضطرت حكومة لندن إلى النزول بكل ثقلها الدبلوماسي في مختلف العواصم الأوربية دون استفعال الأمر ومد كل محاولة فرنسية لتنفيذ زحف عسكري مبكر على العامة فاس بوابة بريطانية فعليه قادها الدبلوماسي الشاب "جون ديموند هاي" وعلى إثر هذه المفاوضات اضطر المغرب إلى برم اتفاقية صلح مع فرنسا بتاريخ 27 شعبان 1260هـ/10 سبتمبر 1844م، كما اضطر إلى توقيع اتفاقية لرم الحدود في لالة مغنية يوم 9 ربيع الأول 1261هـ/18 مارس 1846م، وهي اتفاقية يكتفيها كثير من النقاط الغامضة التي استغلتها فرنسا لخدمة أغراضها التوسعية في المنطقة مما مكنها على امتداد القرن الثالث عشري الهجري. التاسع عشر ميلادي من إلحاق أجزاء متداخلة من التراب المغربي بالقطر الجزائري المحتل[1].

أولا: أزمة السلطة:

سبقت ألا ترتبط أزمة السلطة في المغرب إصرار قانوني واضح ينظم انتقال الحكم من سلطان إلى أخر فكلما توفي سلطان افترقت الكلمة في البلاد حسب تعبير المصادر وقد فتح هذا الشكل السياسي أمام زعماء القبائل وشيوخ الزوايا ونخب الحواضر باب التناور لفائدة هذا الأسير أو ذاك وتغير تحالفهم وفق مصالحهم الظرفية وكان التدخل الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر ميلادي في الشؤون الداخلية للبلاد أثره الكبير في تعميق هذا الشكل وفي هذا العدد تجدر الإشارة إلى دعم إسبانيا المتحدة لخصوم مولاي سليمان عند بداية عهده ودون أن نقف التي واجهها هذا السلطان من جراء تهديد هذه الخصوم، وواجهت بداية نفس القرن أزمات متنوعة ناتجة عن القوى الاجتماعية

[1] – محمد قبلي، المرجع السابق، ص 462.

وتقصد القبائل والزوايا والنخب الحضارية وهي الأزمات التي استفعلت في السنوات العشر الأخير من عهد السلطان المولى سليمان ويمكن أن بين هذه الأزمات في ثلاث أزمات.

ثانيا: أزمة القبائل:

تجدر الإشارة في هذا العدد أن اتحادية "آيت اومالو" المكونة من قبائل "زيان" و"بني مكيل" و"ابن موسى" بالأطلس المتوسط قد مالت مع الشخصية الكاريزمية "لأبي بكر أمعاوش" ضد السلطان المولى "سليمان مولاي سليمان" وأحقت الهزيمة في مناسبتين اثنتين، أولاهما أولهما "أزرو" سنة 1226هـ/1811م، وثانيهما رفقة زيان في رجب شعبان 1234هـ/ماي 1819م، وإذا كان بعض مؤرخي الحقبة الاستعمارية قد ضخموا هذا العصيان القبلي وجعلوا منه تعود أمازيغيا ضد كل ناطقة باللغة العربية[1].

وقد تزايد هذا الرضع وتهديده لسيادة البلاد على مدي القرن الثالث عشر هجري العقد الثاني من القرن 19 ميلادي وهي تتمثل في مجاعة 1233هـ/1817م، وهزيمة زيان عام 1234هـ/1814م، وأزمة الحكم خلال سنوات 1236-1237هـ/1820-1822م.[2]

فإن الباحثين المغاربة رأوا فيه نتيجة لسياسة المخزن القائمة على تحريض هذه القبائل ضد بعضها البعض أي برابرة المخزن أو برابرة الوطا الخاضعين للسلطة المركزية من جهة وبرابرة الجبل المتمردين على هذه السلطة من جهة ثانية.

وما بشر الاتجاه في هذا الصراع بين المخزن والقبائل الجبلية هو أن هذه الأخيرة لم تكن تتمرد على شخص السلطان أثناء وقعة زيان.

إن تمد القبائل الجبلية على المخزن لم يكن تمردا على السلطان ومشروعيه السياسية والدينية وإنما كان تمردا على قواده وسياسته الجبائية وأن هذه القبائل كانت تشترك مع غيرها من مكونات المجتمع في نفس القيم التي تندرج ضمن الثقافة الإسلامية فإن التوتر بين الصوفيين يبدوا أضحى التعايش هو الذي يحدد حتما العلاقة بينهما.

---

[1] – محمد قبلي، المرجع السابق، ص ص: 451-452.

[2] – المرجع نفسه، ص 453.

ثالثا: أزمة الدينية:

حاول المولى سليمان إصلاح الحقل الديني باعتماده بعض المبادئ السنية السلفية التي تبناها الوهابية قصد تطهير الممارسات الدينية من البدع والانحرافات كزيارة الأضرحة وإقامة المواسم السنوية المرتبطة بالعلماء وكل الشعائر الدينية التي تمتزج فيها ذكر الله بالسماع والعادات الأوربية التي أدخلها التغلغل الأجنبي من أعياد ومناسبات.[1]

العواقب والآثار الناجمة عن العلاقات الأورمتوسطية:

تعرض سكان الدار البيضاء وضواحيها خاصة والشاوية بصفة عامة لكثرة من المصاعب والمشاكل في حياتهم اليومية ماديا ومعنويا تحث عن وجود بالنسبة أجنبية تملك القوة والنفوذ وسنصب اهتمامنا على بعض عواقب هذا الاستقرار في ميادين السكن والتفكك والهجرة والحماية والمخالطة والحياة المعيشية.

منذ بدأ استقرار الأوروبيين في النصف الأول من القرن 19 بدأت حركة البناء بالمدينة تعرف تصورا مستعمرا فقد استأثرت بعض التقارير إلى أن التجار الأوربيين بنو ليكنهم دورا جملة ومخازن واسعة، وأشارت نائب القنصل الفرنسي سنة 1876م إلى تزايد سكان المدينة ونشاط حركة البناء فقال إن ازدهار الدار البيضاء، لا يفسر فقط، باتساع وارداتها، بل يرجع كذلك إلى الارتفاع الهام لعدد سكانها وإلى النشاط المتصل المبذول في أشغال البناء وتعد اليوم بالدار البيضاء ما يقرب من ثلاثين بناية واسعة أنصبت هي في طريقين الانتهاء، منحها المخزن للتجار الأوربيين.

والحقيقة أن التجار الأوربيين، كانوا بها فنون على البناء، خاصة لما وجدوا ذلك مصدرا من مصادر الربح، إذ كان البناء في الواقع لا يكلفهم شيئا، سوى تقديم طلب للمخزن، الذي يقوم ببناء السكني لخزن البضائع على أساس أن يؤدي التاجر واجب سنويا قدره 6% من مجموع تكاليف البناء وتكون زينة لمحل فقط للتاجر أما ملكية العقار فتبقى للمخزن.[2]

[1] – محمد قبلي، المرجع السابق، ص 452..

[2] – علال الخديمي، المغرب مواجهة التحديات الخارجية، 1851 – 1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق 2066، ص 14.

المبحث الثالث: صعوبات ورهان الشراكة الاقتصادية الأرومتوسطية:

أولا: الآثار الإيجابية:

يمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية لاتفاقيات الشراكية الأورومغاربية في ما يلي:

- تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الإتحاد الأوربي والدول القارية الموقعة لهذه الاتفاقيات.
- خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وحل العديد من القضايا العالقة في المنطقة.
- التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الإتحاد الأوربي.
- تقديم العرف التقني من مجال التعليم والتدريس المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول المغاربية.
- الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية من العديد من القطاعات الاقتصادية.[1]
- تقديم المساعدات المالية والفنية لمقاومة التلوث البيئي وضمان الاستخدام العقلاني للمواد المائية والطاقة وغيرها.
- زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا.
- تنمية وتشجيع النظام الصناعي ورفع القدرة التنافسية لقطاعات التربية والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوفير الشروط الملائمة[2]، لتصوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي.
- المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات العامة في الدول العربية المتوسطية كالقطاع الطرقي والتأمين.
- التعاون مع الدول العربية لتنمية والتطوير النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنية التحتية في الطرق والموانئ والمطارات، وكذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية وحركات الحاويات وغيرها.

---

[1] – سلوى محمد مرسي، الشراكة الأوروبية، عربية مالها وما عليها وسبيل تفعيلها الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي، كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي، 2004، ص ص: 5-7.

[2] – سلوى محمد مرسي، المرجع السابق.

- تحسين المستوى المعيشي بتحسن نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ثانيا: الآثار السلبية:

تتمثل الآثار السلبية لاتفاقيات الشراكة الأوربية المغاربية فيما يلي:[1]

- محدودية المغربية: حيث جري التفاوض بين الإتحاد الأوربي كتلة موحدة وبين كل دولة مغاربية على حدا كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول المغاربية وأدي بها إلى فقدانها العديد من النواحي التي كانت لديها مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوربية.
- استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأوربية العربية في لم يكن في صالح الدول المغاربية المتوسطية، بمعنى آخر الإتحاد الأوربي يمارس سياسة حماسية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول المغاربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات وإذا كانت الدول المغاربية تمكن من الاستفادة من المزايا في الملف الزراعي فإنها لم تتعدى الحصول بعض الحصص المحدودة للتصدير وكذا مواسم التهديد لبعض المنتوجات الزراعية.
- ضعف استشارات دول الإتحاد الأوربي في معظم الدول العربية (المغاربية خاصة)، مقارنة مع العديد من الدول الأخرى.

ويرجع هذا إلى سيل الإتحاد الأوربي لدول شرق ووسط أوربا تحضيرا لإدماجها في الإتحاد الأوربي، وكذا إلى غياب التنافسية والنظام المؤسسي لحماية المستثمرين الأجانب وتشجيعهم في هذه الدول.

- ضمن المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المغاربية المتوسطية.
- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدول المغاربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير المبادلات، وما يترتب عنها من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات.
- المعاملة غير المتكافئة بخصوص قواعد المنشأ التراكمي لدول المغرب العربي فيما بينها، بينما لم تسمح بذلك لدول المشرق العربي.

[1] – سلوى محمد مرسي، المرجع السابق، ص: 52.

- تتجاهل الشراكة الأورومغاربية في إطارها المقترح انتماء الدول العربية (المغاربية)، إلى وطنها العربي وإلزامها، القرارات بموجب المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة في إطار خاصة معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي العربي المشترك واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة.
- إن المعاهدات الأوربية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي معاهدات مشروطة سياسيا واقتصاديا.[1]
- فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك والصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية.
- غياب حرية تنقل الأشخاص حيث له أثر كبير على الدول المغاربية خاصة المغرب التي تستفيد من مداخيل معتبرة من العمال المهاجرين.
- لم يمس التعاون من المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوربية، حيث أن الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للإتحاد الأوربي وضمان تأمينها.
- لم يعطي أهمية كبيرة للتعاون العلمي، لم يمس إلا تكوين العمال ولم تشمل التحول التكنولوجي والتحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج.
- التخلي عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل (Nom Reigrocito)، الذي كان معمولا به إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة.
- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوربية والدول المغاربية المتوسطية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة، مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوربية أمرا صعبا.[2]

انعكاسات اتفاقية الشراكة على الدول المغاربية

إن آثار اتفاقية الشراكة يختلف وقعها من بلد لآخر سواء إيجابيا أو سلبيا وذلك حسب هيكل صناعاته، وهيكل صادراته ووارداته، وحسب نوعية المنتوجات التي يتعامل بها تجاريا، ولكن الآثار

[1] – هاني حبيب، الشراكة الأوربية مالها وما عليها، سوريا، د.م.ن، 2003.

[2] – هاني حبيب، المرجع السابق، ص ص: 66 – 67.

السلبية الموجودة عليه اقتصاديات البلدان المغاربية خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجار الحرة تحدث اختلالات في توازناتها على جوانب مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية فالعقول بالتوقيع على اتفاقية شراكة يفيد الطرفين أو على الأقل يكون هناك تقارب من حيث القوة الاقتصادية والسياسة فمن هنا يطرح السياسة فمن هنا يطرح السؤال: ما هي انعكاسات الشراكة على العلاقات المغربية الأوربية.

أولا: انعكاسات التحرر التجاري:

تمثل القاعدة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة في حرية تنقل السلع داخل أسواق الدول لأعضاء دون أي حواجز وتمييز، ويلتزم الطرفان الموقعان على الاتفاقية تجنب أية إجراءات أو ممارسات تسيء بشكل أو بآخر للتميز بين منتجات أحد الأطراف والمنتجات المشابهة الآتية من طرف آخر، وتجدر الإشارة إلى وجود أربعة أنظمة تجارية مختلفة، حسب ما تنص عليه اتفاقية الشراكة.[1]

أ- النظام الأول:

يخص المنتوجات الصناعية المحررة تماما للاستيراد وذلك من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتحتمل هذه الفئة المعدات الصناعية التي لا تضع محليا وتعتبر الرسوم الجمركية والضرائب إلا ثلث المفروضة عليها لا عينة بدءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذه المنتوجات تمثل 12% كمتوسط إجمالي لواردات دولة المغرب.

فالتحرير الكامل والفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتوجات يضع الدول المغاربية أمام خيارات صناعية مهمة في الأجلين المتوسط والبعيد وانطلاقا من أن هذه المنتوجات لا تنتج محليا فهي لا تلقى منافسة لكن الوضع قد يختلف بتطور القدرات العلمية والتكنولوجية والصناعة المغاربية، ويمكن اعتبار استيراد هذه المعدات دون أدنى حمايته دون يعرقل أي تقدم في الصناعة هذه المعدات إن لم تبقى عليها تاما وبالتالي على عملية تحديد الإنتاج الصناعي.

ب- النظام الثاني:

[1] – قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية للاندماج العربي كلية لتفعيل الشراكة الأوروعربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8 – 9 ماي 2004، ص 2.

يخص المنتوجات الصناعية الواحدة من دول الإتحاد الأوروبي والتي يتم تدريجيا استيرادها وهي تشمل المواد الأولية والمنتوجات المصنعة الأوروبية والتي تضع محليا تمثل حوالي 80 % كمتوسط إجمالي واردات لدولة المغرب من الإتحاد الأوروبي تخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات سنوية متتالية على الرسوم والضرائب الجمركية .

فإن الآثار المترتبة على النظام الإنتاجي للدول المغاربية جراء هذا الانفتاح والتحرر التجاري متعددة يمكن أن تسبب في تخلي دولة المغرب.[1]

ج- النظام الثالث:

ويخص المنتوجات الصناعية المفروضة عليها ضريبة الاستيراد وهذه الفئة تخص المنتوجات الصناعة الخاصة بها تخضع للضريبة والهدف من هذا هو حماية المنتوج الصناعي الأوروبي من منافسة الصناعة المغربية توجد العديد من العقبات دون نفاذ صادرات البلدان المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية إلى الأهداف الأوربية.

هذا الإجراء الذي تعتمد دول الإتحاد الأوربي على صادرات الدول المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية بمنعكس على تنمية وتصوير هذا القطاع الحيوي.

د- النظام الرابع:

ويخص المنتوجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري وهي الفئة التي تخضع استيراد وفق نظام خاص يتماشى مع الزراعة وسياستها لأوروبا .

أما بخصوص تحرير تجارة الخدمات والتي تبقى مثلما حددتها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من القيود والإجراءات الإدارية فمن الواضح أن تكون لها نتائج سلبية على دولة المغرب من

[1] - شريط عابد – دراسة تحليلية لواقع الشراكة الأورومتوسطية – حالة دولة المغرب العربي – أطروحة لنيل دكتوراه دولة جامعة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية والتحميل .

المعلوم أن قطاع الخدمات لديه أنشطة كثرة وباعتبار دولة المغرب تعتبر دولة مستوردة للخدمات فإن تحرير هذا القطاع من المتوقع أن تكون له العديد من المشكلات.[1]

ثانيا: انعكاسات التعاون الاقتصادي:

تعتبر الآثار المتوقعة من التقارب الاقتصادي لدولة المغرب وأوربا تخضع لمجموعة من السياسة المرافقة التي تجب تبنيها من طرف دول المغرب ويمكن شراكة المغرب بأوربا من خلال برنامج مقيد والاستثمارات الأجنبية أما فيما يخص الاستثمارات الأمنية المباشرة وتدفق رؤوس من دول أوروبا كما أن جميع الدراسات تؤكد على استثمار الأجنبية المباشرة الموافقة لتوقيع على اتفاقيات الشراكة عامل مهم للشركة عامل مهم لنجاحها .

ثالثا: انعكاسات التعاون المالي:

يعتبر التعاون المالي أحد المجلات المهمة التي تميز علاقات المغرب بالدول الأوروبية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والأوربية الاجتماعية، وقد اتخذت أوروبا آلية خاصة لتخصص وصرف مبلغ المساعدات تعتمد على معيار القدرة الإهتمامية لدولة المغرب إن عملية الاندماج الاقتصادي لدولة المغرب ستحقق فائدة كبيرة بالنسبة للجانب الأوروبي من خلال فتح أسواق دول المغرب ومن أثاره العلمية فإن كانت دولة المغرب تحتاج لدولة تقرضها وتمنحها المنح الأوروبية تعتبر قاسمة على المستويين الاقتصادي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.[2]

خلاصة الفصل

العلاقة الأورومغاربية خلقت تحديات جديدة لاقتصاديات دولة المغرب وتلك المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسة المغربية التي تدخل منطقة التجارة الحرة في إطار مناقشة غير متوازنة ضل استمرار اختلال الأوضاع بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهذا يتطلب اعتقاد سياسات تأهيلية لتمكين المؤسسات من الاستجابة لتحديات الحركية الاقتصادية.

[1] - شريط عابد ، المرجع السابق ص 190 .

[2] – صارة محمد سليم، التحديات لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002، 286.

كما تعتبر هذه العلاقة ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة والمستقبلية ولكن لا يعني ذلك القبول بكل الشروط ومعظم النتائج لأن من أهم المقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على الآخر.

خاتمة

كانت علاقات المغرب الأقصى دول غرب أوربا المتوسطة على المغرب الأقصى المحطة الوحيدة في صراع البلدان للسيطرة على مناطق النفوذ في البحر الأبيض المتوسط، بل أن تاريخ البلدان حافل بالصراعات بينهما وفي عدة مناطق كما حدث حول الجزائر مصر، غير أن التنافس على هذا البلد بالذات كان كبيرا لاسيما في نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين.

وكان لكلا من دول غرب أوروبا إدعاء بأحقية السيطرة على المغرب الأقصى ففرنسا ارتكزت على العوامل التاريخية والقرب الجغرافي، فبما لنسبة للنقطة الأولى كانت فرنسا ترى نفسها وريثة لعرض وما، أما النقطة الثانية، فاحتلالها لجزائر عام 1830م، أكسبها أسبقية جغرافية لتجاوز حدودها الجغرافية بالحدود المغربية ومكنها ذلك أن تهيئ لنسفها موضع قدم بهذا البلد، وبالمقابل فإن إنجلترا لم تكن ترضى أن تخلوا الجو وتطلق يد فرنسا في المغرب خاصة بعد افتتاح قناة السويس وتعاظم مكانة المغرب الجغرافية ضمن ها المنظور الاستراتيجي فضلا عن مصالحها في جبل طارق واحتلال المغرب لحيز استراتيجي على الواجهة المتوسطة والأطلسية وثرواته الطبيعية.

ولقد عملت كل من دول غرب أوروبا خاصة فرنسا وإسبانيا على تنمية نفوذها بهذا، وتجلس التنافس بينها في عزة مجالات هامة كالموقع الاستراتيجي كونه يقع على الطرق من جنوب غرب أوروبا إلى جنوب إفريقيا، جعل الأوربيين يوجهون أنضارهم باتجاهه، فالانجليز مثلا أدركوا قمة المغرب الأقصى باكرا لذلك احتلوا طنجة بعد الأسباب، لهذا يعتبر المغرب الأقصى ذا أهمية إستراتيجية لذا ما تحول إلى تنافس بين القوى الكبرى كفرنسا وبريطانيا، كما كانت التجارة مجالا آخر للتنافس رغم أن بريطانيا كانت تحضى بمكانة أفضل بحكم توقيعها لمعاهدة 1856م، مع المغرب التي ضمنت لها التمنع بامتيازات هامة، كما شمل التنافس المجال السياسي، فحاولت الدول استغلال المنابر والمحافل السياسية الدولية لتعزيز مكانتها، كما كان الأمر في ندوة مدر يد عام 1880م.

وعلى كان من اشتداد الصراع مع دول غرب أوروبا على المغرب الأقصى والذي كان في بعض الأحيان يؤدي إلى توتر العلاقات.

لهذا نستنتج من هذه الدراسة أن المغرب أصبحت ذات صلة كبيرة بالعلاقات الفرنسية إسبانية في بداية القرن العشرين، بل وتكيفت مرارا بالظروف التي مرت بها هذه العلاقات، وعلى أية حال فلولا التنافس الفرنسي

والإسباني فيه هذا البلد للاستطلاع الفرنسيون احتلال مراكش في وقت مبكر كما فعلوا مع الجزائر في 1983م وتونس 1881م، وبذلك ساهم تنافس على البلدان في بقاء المغرب مستغلا إلى حين.

وينبغي الإشارة إلى أن الظروف التي مر بها المغرب في القرن التاسع عشر كان لها دور حاسم فيه تأجيج التنافس الفرنسي، اتجاه دول أو ومتوسطة إذا كان المغرب يعاني تأخرا في جميع المجلات، وكان ذلك كافيا لجعل بعض أقاليمية النائية خارج مجال سلطة المخزن.

وقد طال الضعف جميع الجوانب من الجانب السياسي الذي تميز بكثرة الاضطرابات إلى الجانب الاقتصادي الذي تميزت فيه الزراعة ولصناعة معا بالتحالف، فكانت الأولى تقليدية وعتيقة في وسائلها وتقنياتها وكانت الصناعة بدائية وارتبطت كثيرا بالإنتاج الزراعي كما كان الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للتجارة مما زاد الطين بلة.

كما كان للكوارث الطبيعية دور في تعميق وتكريس هذا الواقع المتردي، إذا شهد المغرب الجفاف والمجاعات كما حدث عام 1878م وانتشرت به أمراض الكوليرا والطاعون والتي أودت بحياة الآلاف من المواطنين.

إذا كان السلطان الحسن الأول تنبيه إلى خطورة التحديات الداخلية والخارجية، وباشر القيام بإصلاحات شاملة ركزت على تطوير الجيش بالاعتماد على الكفاءات الأوربية، وإرسال بعثات الطلابية نحو المدارس الأوربية ومحاولة تطوير الصناعة والتجارة، واعتمد على سياسة خارجية حاول من خلالها تنويع العلاقات مع الدول وعدم الاقتصار على دولة واحدة كفرنسا أو إسبانيا وبريطانيا في النواحي السياسية أو العسكرية أو اقتصادية وكل ذلك من أجل اللعب على تناقضات هذه القوى وتضارب مصالحها وذلك أملا في تفادي سقوط المغرب في مخالب القوى الاستعمارية المختلفة، إلا أن هذا الاستدراك جاء متأخر، ولم يمنع من التداعي الاستعماري الفرنسي، مع دول غرب أوروبا المتوسطية على المغرب، حيث تنافس هذه الدول على هذا والبلد في كل الميادين، بحيث كانت فرنسا حريصة على احتلال المغرب الأقصى بغية استكمال سيطرتها على كامل شمال إفريقيا، أما بريطانيا كانت هذه الأخيرة حريصة على ضمان مصالحها ولإستراتيجية والاقتصادية بهذا دون احتلاله مباشرة كما كانت تخطط لذلك فرنسا.

كما يبرز هذا البحث الإصرار الفرنسي لضم المغرب الأقصى لإمبراطوريتها الاستعمارية إذ استطاعت أن تنوع من أساليب مناوراتها لتحقيق أهدافها بالمغرب، فأثارت عدة نقاط ووظفتها بشكل ذكي في سياق الواحات،

التجارة والحماية القنصلية إضافة إلى البعثات العسكرية وكانت فرنسا أكثر جرأة مع إنجلترا التي كانت تحرص على سلامته مصالحها في جبل طارق أكثر من سعيها للاحتلال المغرب الأقصى كما بتعين إنجلترا وفيه للإحدى ركائز سياستها الخارجية، وهي الحفاظ على التوازن الدولي، والذي يعني في بعض جوانبه، فضى تفوق أي دولة في المنطقة، وإذا كان هذا الحال فرنسا وإنجلترا مع المغرب الأقصى، فإن ألمانيا التي دخلت الميدان الاستعماري متأخرة، حاولت هي الأخرى استدراك التأخر في هذا المجال، لكنها تعاملت مع موضوع المغرب كبطاقة لعبت ساومت بها الأطراف المهتمة بالمغرب وعلى رأسهما فرنسا، والتي إن نجحت بالاتفاقيات الثنائية مع إيطاليا عام 1902م، لاتفاق الودي مع بريطانيا عام 1904م، والاتفاق مع اسبانيا، إلا أنها وجدت منافسا جديدا وعنيدا أعاد الصراع على المغرب، بعدما اعتقدت فرنسا أنها حسمت المسألة لصالحها وامتحن العالم برمته بأزمة 1905م، التي استمرت تفاعلات إلى غاية أزمة أغادير عام 1911م، ولم ينتظر المغرب بعد هذا طويلا حيث فرضت عليه الحماية المزدوجة الفرنسية الاسبانية في سنة الموالية 1912م.

وبذلك أصبح المغرب الأقصى القرن التاسع عشر وبخاصة في الثلث الأخير منه يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه الحديث، ذلك كان مهددا في أمنه على الصعيدين: الداخلي والخارجي، وصار مدعوا إلى توفير أسباب الأمن والبقاء داخليا، ودحر الأخطار المحدقة به خارجيا، وبلك أصبح المغرب العربي والمغرب الأقصى خاصة تحت الهيمنة الاستعمارية الأوربية في انتقام استعمال أطوار المسألة الشرقية بالسيطرة على المشرف العربي.

قائمة المصادر والمراجع

1. المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ- المصادر:

1.أرنو لويس، زمن لمحات السلطانية الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860-1912، ترجمة محمد ناجي بن عمر، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2000.

2.بوعشرين، الحسن بن طيب بن اليماني، التنبيه المعرب كما عليه الآن حال المغرب، السفر الأول، تقديم وتصحيح محمد المنوي، ط1، الرباط: دار النشر المعرفة، 1994.

3.محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للباحث في تاريخ المغرب، الرباط، ط1، 2011.

4.الناصري، أبو عباس، أحمد بن خالد، كتاب الاستقصا للأخبار المغرب الأقصى تحقيق وتعليق الأستاذ جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء: دار الكتاب، ج9، 1956.

ب- المراجع:

1. ابن منصور عبد الوهاب ، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 (ط2، الرباط، المطبعة الملكية، 1985).

2. بن الصغير خالد، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، 1856 – 1886، ط2، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1997.

3. بن العربي الصديق ، كتاب المغرب، ط3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1989م.

4. بن محمد الرشيد إسماعيل ، جلاء الظلام الدامس في موجز تاريخ المغرب إلى عصر محمد الخامس، ط1، الرباط: مطبعة فضالة، 1957.

5. حركات إبراهيم ، المغرب عبر التاريخ، ج2، 1420هـ – 2000م.

6. حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ج3، 2009م.

7. حسن صبحي ، التنافس الاستعماري في المغرب، (1884 – 1904)، ط1، دار المعارف، مصر، 1965.

8. حسن صبحي ، التنافس الاستعماري في المغرب، 1884 – 1904، ط1، مصر، دار المعارف، 1965.

9. الخديمي علال ، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894 – 1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية (ط2، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1994).

10. الخديمي علال ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، 1851 – 1947م، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، 2006.

11. روجزر، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، ترجمة ودراسة وتعليق د.يونان لبيب رزق، ط1، المغرب، دار الثقافة، 1981.

12. رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي في العالم أشكاله وطرقه، 1869 – 1914، تعريب نور الدين حاطوم، ط1، دمشق، دار الفكر، 1997.

13. سلوى محمد مرسي، الشراكة الأوروبية، عربية مالها وما عليها وسبيل تفعيلها الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي، كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي، 2004.

14. صفوت محمد مصطفى، مؤتمر برلين وأثره على بلاد العربية، القاهرة مطبعة الرسالة، 1957.

15. العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، 5ط1، الدار البيضاء، (المركز الثقافي العربي، 1999).

16. علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، القاهرة، مطبعة الرسالة، 1948م.

17. عمر بن قايد، أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى، قسم التاريخ، جامعة غرداية.

18. عياش ألبر، المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي ومراجعة وتقديم – إدريس ابن سعيد وعبد الأحد السبتي، ط1، المغرب: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985.

19. عياش ألبير ، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي نور الدين السعودي، ومراجعة وتقديم، إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، ط1، المغرب: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985.

20. غربيين عبد الكريم محمود ، تاريخ العرب الحديث، ط2، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1987.

21. غلاب عبد الكريم ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والجزائر بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005، ج3.

22. غلاب عبد الكريم ، قصة المواجهة بين المغرب والغرب، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003.

23. فارس محمد خليل ، مسألة المغربية، 1900-1912، مطبعة نهضة، مصر، القاهرة، 1961.

24. قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية للاندماج العربي كلية لتفعيل الشراكة الأوروعربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8 – 9 ماي 2004.

25. لاندو روم ، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة محمد إسماعيل علي وحسين الحوت ومراجعة د.عبد العزيز الأهواني، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ج1، 1961.

26. محمد العربي معيرش، المغرب الأقصى في عهد السلطان حسن الأول، 1873 – 1894 / 1290 – 1311هـ، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان.

27. محمد منيار، الإصلاح والمتجمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، الرباط، 1983.

28. مرفت أسعد عطاء الله، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض بعد فتح قناة السويس، 1869-1904، الإسكندرية للكتاب، 2005.

29. مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في المغرب القرن 19، منشورات كلية آداب والعلوم الإنسانية، الرباط، "ط 1 1995/1416.

30. مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، 1280-1511/1865-1894، تقديم عبد الوهاب بن منصور، الرباط، المطبعة الملكية، ج1.

31. المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ط1، الرباط، مطبعة الأمنية، ج1، 1973.

32. الناصر عبد الواحد ، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة جيوستراتيجية، المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تقديم، د.عبد الهادي التازي، الرباط، مطبعة أليت، 1999م.

33. الهادي النازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، من أقدم العصور إلى اليوم، ج2، عضو أكاديمية المملكة المغربية.

34. هاني حبيب، الشراكة الأوربية مالها وما عليها، سوريا، د.م.ن، 2003.

35. هنري ويسلغ، تقييم إفريقيا 1880 – 1914، أحداث مؤتمر برلين وتوابعه السياسية، ترجمة إسماعيل، مصراته: الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2001.

ج- الجرائد:

1. نشر جريدة المبشر في عددها 2223، بتاريخ الأربعاء 1881/05/18. اتفاقية مدريد، ينظر: إبراهيم حركات، ج3، ص ص: 275 - 284.

د- المذكرات:

1.شريط عابد – دراسة تحليلية لواقع الشراكة الأورومتوسطية – حالة دولة المغرب العربي– أطروحة لنيل دكتوراه دولة جامعة الجزائر– كلية العلوم الاقتصادية والتحميل .

2.صارة محمد سليم، التحديات لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002، 286.

هـ- المواقع الإلكترونية:

1. grand la rousse encyédique, http://fr.wikipedia.org/wiki/cecil,20 avril 2010.

2. http://ar.wikipedia.org/wiki/%ds%af%af%dfMd8%. Af (26 avril 2010).

3. Grande larousse encylopédique, ttp://fr.wikipedia-org/wiki/ahmed-ben-moussa 24 avril 2010 .

2. المصادر والمراجع باللغة اللاتينية:

1. A.M.G 1h1, rapport N 63, alger le 19/06/1874

2. Abdelkhalek benramdan, le maroc et l'occident, 1860 – 1947. Paris : ed karthala, 1997.

3. Archive du ministère étrangères Française orrespondance commercial, T2, rapport N15, casa-blanca le 09/09/1878

4. Bernard lugan, Histoire du maroc des origines à nos jours parrin critérion 2000.

5. Claud liauzu, L'europe et l'afrique méditerranéeme de seuez, 1869 a nos jours, paris : ed, complexe, 1999.

6. Dictionnaire AZOU, paris : ed philipe AZOU, 2004.

7. E.albertini et al, l'Afrique du nord française dans l'histoires

8. Emanuel Fauquet, Dictionnaire Hachette Encylopédique Grande fromat, 2001.

9. henri combon, histoire du maroc, paris : hachette coulommers , imp-de bradard et taupin, 1952.

10. Jean louis – miege de maroc et l'europe 1830 – 1894, les difficultes T.3 (paris : presse universitaire de France 1962 .

11. Julien, le maroc Face P.P 33-34.

12. Miege, Louis jean le Maroc et l'euroupe ; 1830-1914, T.I.II.III. 1961 IV 1964 puf Paris 1961 – 1964. P 38.

13. Paul schenell, l'ateles marocaine, tard augustin bernard, paris ed erest leroux, 1898 .

ملاحق

الملحق الأول يمثل خريطة المغرب

الموقع: http://Www.maghreb_map.jpg

الملحق الثاني: يمثل خريطة المغرب

الموقع: http://Www.maghreb_map.jpg

الملحق الثالث: يمثل صورة السير جون هاي دريموند

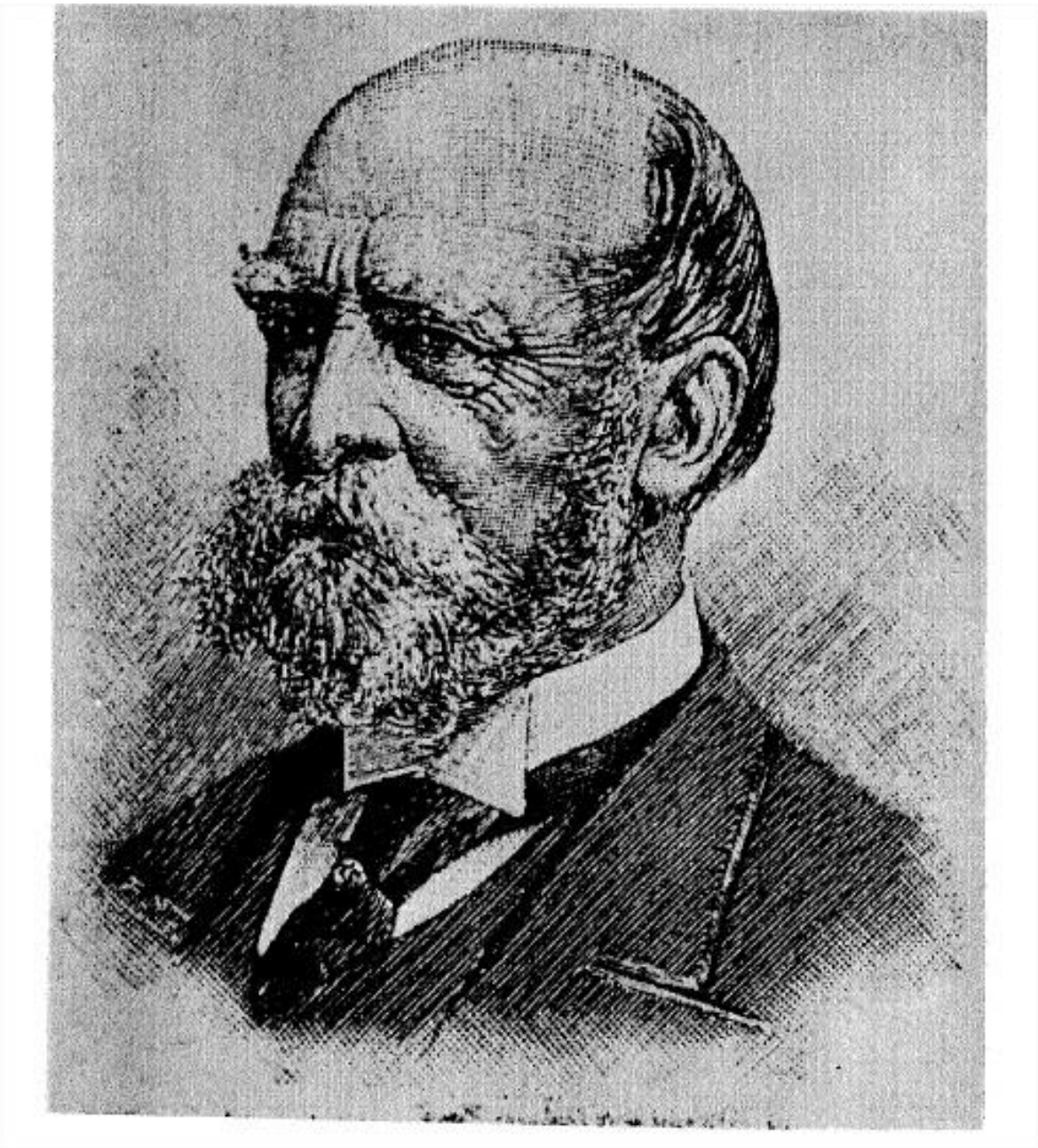

المرجع السابق من كتاب محمد العربي معيرش ، المغرب الأقصى في عهد السلطان حسن الأول ص: 249.

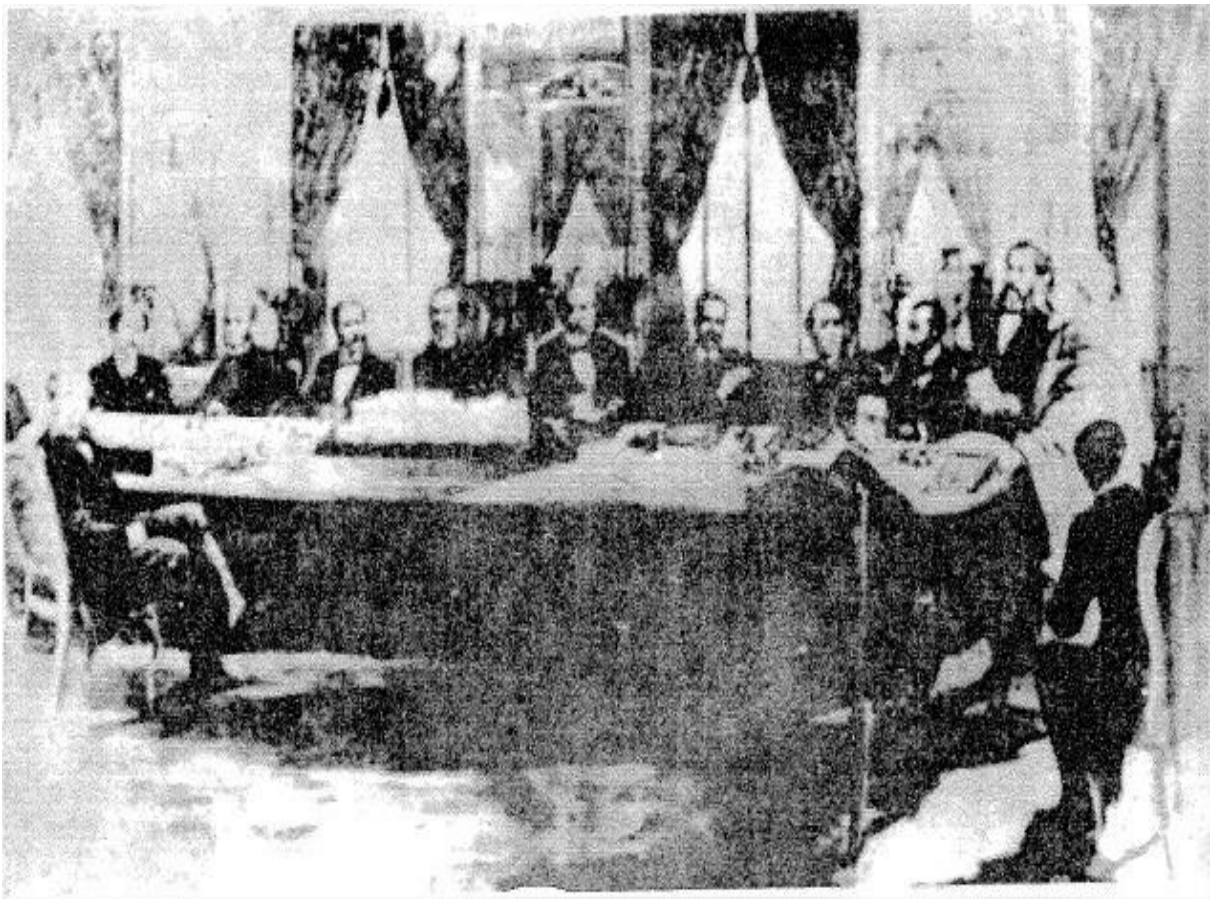

الملحق الرابع: يمثل صورة جماعية للسيد محمد بركاش

المرجع السابق من كتاب محمد العربي معيرش ، المغرب الأقصى في عهد السلطان حسن الأول ص: 250.

1 ـ السلطان مولاي الحسن الأول
أخذت له هذه الصورة الفوتوغرافية سنة 1876

الملحق الخامس: يمثل صورة السلطان مولاي الحسن الأول

المرجع السابق من كتاب محمد العربي معيرش ، المغرب الأقصى في عهد السلطان حسن الأول ص: 247.

الملحق السادس: يمثل جدول مكمل للخرائط الملخصة لجولات السلطان وحركاته

جدول مكمل للخرائط الملخصة لجولات السلطان
وحركاته من 1873م/1290هـ إلى 1894م/1311هـ .

رقم الخريطة	رمز الجولة	رقم الجولة	السنة م/هـ	أماكن مرور الحركة
1	ـــ ـــ ـــ	1	1290/1873	مراكش ، مكناس ، فاس
	= = =	2	1291/1874	فاس ، وجدة ، فاس
	ـــ.ـــ.ـــ	3	1293/1876	فاس ، مراكش .
	XXXXXX	4	1293/1876	مراكش ، فاس .
	oooo	5	1294/1876	فاس ، وجدة ، فاس .
	....	6	1294/1877	فاس ، مراكش .
2	ـــ ـــ ـــ	7	1295/1878	مراكش ، فاس .
	ـــ.ـــ.ـــ	8	1298/1880	فاس ، مراكش .
	= = = =	9	1299/1882	مراكش ، السوس .
	XXXXXX	10	1300/1883	مراكش ، مكناس .
	0000	11	1302/1885	مكناس ، مراكش .
	، ، ،	12	1303/1886	مراكش ، السوس ، قوليمين ـ مراكش .
3	ـــ ـــ ـــ	13	1304/1887	مراكش ، الرحامنة ، مكناس .
	ـــ.ـــ.ـــ	14	1305/1887	مكناس ، بني مغيل ، مكناس .
	= = = =	15	1305/1888	فاس ، تطوان ، طنجة ، مكناس ، فاس .
	XXXXXX	16	1307/1890	فاس ، مراكش .
	0000	17	1309/1891	مراكش ، مكناس .
	. . . .	18	1310/1893	فاس ، تافيلالت ، مراكش .
	———	19	1311/1894	مراكش نحو مكناس (وفاة السلطان) .

المرجع السابق من كتاب

محمد العربي معيرش ، المغرب الأقصى في عهد السلطان حسن الأول ص: 253.

الملحق السابع: يمثل إتفاقية مدريد

اتفاقية مدريد المنظمة للحماية القنصلية وموافقة السلطان مولاي الحسن عليها 1880/07/03[550]

المرجع السابق من كتاب محمد العربي معيرش ، المغرب الأقصى في عهد السلطان حسن الأول ص: 124.

فهرس

الفهرس

البسملة

إهداء

شكر وعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

تمهيد **7**

الفصل الأول الأوضاع العامة للمغرب الأقصى

المبحث الأول: الأوضاع الداخلية والدولية للمغرب الأقصى **16**

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمغرب الأقصى **23**

المبحث الثالث: تطور المغرب الأقصى داخليا **26**

أولا: سياسيا **26**

ثانيا: اقتصاديا **31**

ثالثا: اجتماعيا **35**

خلاصة الفصل **39**

الفصل الثاني العلاقات المغربية الأوروبية

المبحث الأول: العلاقات المغربية الأوروبية إلى مؤتمر مدريد (1880م) **44**

المبحث الثاني: علاقات المغرب مع فرنسا واسبانيا **46**

أولا: علاقات المغرب مع فرنسا **47**

ثانيا: اسبانيا **56**

خلاصة الفصل **61**

الفصل الثالث انعكاسات المغرب الأقصى وعلاقاته مع دول أوروبا المتوسطية خلال القرن 19

المبحث الأول: التأثيرات الخارجية والتغلغل الأجنبي **63**

المبحث الثاني: الأزمات التي واجهها المغرب الأقصى خلال القرن 19 ..... **65**

أولا: أزمة السلطة **65**

ثانيا: أزمة القبائل **66**

ثالثا: أزمة الدينية **67**

العواقب والآثار الناجمة عن العلاقات الأورمتوسطية **67**

المبحث الثالث: صعوبات ورهان الشراكة الاقتصادية الأرومتوسطية **69**

أولا: الآثار الإيجابية **69**

ثانيا: الآثار السلبية **70**

انعكاسات اتفاقية الشراكة على الدول المغاربية **72**

أولا: انعكاسات التحرر التجاري **72**

ثانيا: انعكاسات التعاون الاقتصادي **74**

ثالثا: انعكاسات التعاون المالي **74**

خلاصة الفصل **75**

الخاتمة **77**

قائمة المصادر والمراجع **81**

الملاحق

الفهرس